التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 206 السنة 23 - يناير 2025

تقرير ديوان الرقابة

حين تصبح التجاوزات مجرد ملاحظات

الحدث السوري: المقدّمات والتوقعات المستقبلية

(ص 12 – 16)

موقفنا

القديم الجديد في تقرير ديوان الرقابة

لم يعد متيسراً للرأي العام ولوسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني المعنيّة، الإطلاع على مضمون التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية والإدارية كما كان عليه الحال قبل سنوات، فاليوم يجري الاكتفاء بنشر ملخص لمحتويات التقرير لا نعلم ما هي المعايير التّي تُتبع في اختيارها دون غيرها، وفي هذا «الانتقاء» لما يُنشر في الملخص من ملاحظات أو تجاوزات أو مخالفات سجّلها التقرير، تغييبٌ للشفافية المطلوبة في وضع الأداء الحكومي تحت المجهر، وهي الغاية المنشودة من تشكيل ديوان الرقابة ومن التقارير السنوية التي يصدرها، لكي تشعر الأجهزة الحكوميّة أنّها مساءلة أمام الرأي العام وأمام القانون عما ترتكبه من أخطاء أو تجاوزات.

ولم نسمع أو نقرأ، حتى اللحظة، سواء عندما كان التقرير يُنشر كاملاً أو بعدما أصبح يجري الاكتفاء بملخص له، عن إحالة أيّ وزير أو مسؤول إداري كبير عن المخالفات أو التجاوزات التي تمّ رصدها في الوزراة أو الجهة المعنية التي يرأسها، أو إعفاءه من منصبه لهذا السبب، لذا لم يعد هؤلاء المسؤولون أنفسهم يأبهون بالتقرير وبما يتضمنه من تسجيلٍ لمخالفات شابت أدائهم، لأنّهم مطمئنون أنّه ما من جهة ستحاسبهم على ذلك، ما يجعل من الصحيح القول إنّ التقرير، بالنسبة إليهم، مجرد حبر على ورق، سينُسى بعد أيام من صدوره، خاصة في ظل تغييب المجتمع المدني عن مناقشة التقرير وتسليط الضوء على ما رصده من مخالفات، بعد أن أصبح المنشور منه مجرد ملخص انتقي بعناية، ناهيك عن القيود المفروضة على الكثير من هذه المؤسسات في الخوض في الشأن العام بحجة أنّها ليست جمعيات سياسية.

وكما قيل في السنوات الماضية غداة صدور التقرير نفسه في كلّ سنة، سنلاحظ أنّ الكثير من التجاوزات والمخالفات المالية والإدارية في الوزارات والجهات الحكوميّة، تظلّ هي نفسها وتتكرر، ما يشير إلى أنّه لا رغبة حقيقيّة وجادة في معالجة الأمر، في ظلّ غياب أدوات المساءلة المطلوبة، إدارياً وقضائياً وبرلمانياً، ولو عقدنا مقارنة بين التلقي السابق في المجتمع للتقرير، والتلقي الراهن سنجد تراجعاً في الحماس إزاء ما يتضمنه، يصل حدّ اللامبالاة، رغم أهميّة مضمونه، بسبب الشعور بأنّ الأمر تحوّل إلى مظهر شكلي، لا أثر له في الواقع، وبمرور السنوات ينأى ديوان الرقابة بتقريره السنوي عن الآمال المعقودة عليه من المجتمع المدني والناس.

التقدمي

الجمعيات السياسية تدعو إلى وضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد

دعا عدد من الجمعيات السياسية البحرينية إلى تبني استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد، بالتزامن مع الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الفساد الذي يصادف 9 ديسمبر من كل عام.

وأكدت الجمعيات: (المنبر التقدمي، التجمع القومي، التجمع الوحدوي،الوسط العربي الإسلامي، الصف الإسلامي)، في بيان مشترك أن هذه القضية أصبحت أولوية عالمية ترتبط بمطالب الإصلاح الديمقراطي والتنمية المستدامة.

وأعربت الجمعيات الموقعة عن قلقها إزاء ما ورد في تقرير ديوان الرقابة المالية الأخير، الذي كشف عن استمرار مظاهر الفساد، وسوء الإدارة، وهدر المال العام في عدد من وزارات ومؤسسات الدولة. كما أشار التقرير إلى ضعف معايير الكفاءة والحوكمة في اختيار المسؤولين عن المناصب الرئيسية، وتفاقم الدين العام، وتضخيم النفقات على مشاريع غير مدروسة.

وأبرز البيان عدداً من القضايا التي لم يتم تناولها بشكل كاف في التقرير، مثل غياب الشفافية في احتساب الإيرادات النفطية، العجز المستمر في طيران الخليج، وضعف برامج البحرنة، وعجز صناديق التقاعد. كما أشار إلى القصور في تنفيذ البرنامج الحكومي الرباعي وبرنامج التوازن المالي، خاصة فيما يتعلق بتحسين أوضاع المتقاعدين، وتخفيض الدين العام، وخلق فرص عمل للمواطنين.

وأكدت الجمعيات أن هذه الأوضاع تسببت في تراجع ترتيب البحرين على مؤشر مدركات الفساد، ما يبرز الحاجة الملحة لإصلاح البنية التشريعية والمؤسساتية المعنية بمكافحة الفساد. ودعت إلى اتخاذ عدد من الإجراءات، منها: إصدار قانون شامل لمكافحة الفساد، يتضمن تأسيس هيئة وطنية مستقلة تتولى وضع استراتيجية فعّالة للتصدي للفساد، تفعيل دور البرلمان في الرقابة والمساءلة، وزيادة صلاحيات ديوان الرقابة المالية والإدارية للقيام برقابة مسبقة على الإنفاق الحكومي، الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقعتها البحرين عام 2010، ومواءمة التشريعات المحلية مع متطلباتها، إصدار قوانين خاصة بالدين العام، وحق الوصول إلى المعلومات، وقانون الذمة المالية، تمكين المجتمع المدني والصحافة والإعلام من أداء دورهم في مكافحة الفساد، واختتمت الجمعيات بيانها بتأكيد الحاجة إلى تعزيز الشفافية والنزاهة، وتحقيق إصلاحات سياسية وديمقراطية واسعة لضمان محاسبة الفاسدين وحماية المال العام.

جمعيات سياسية بحرينية تدين التوسع الإسرائيلي في سوريا وتدعو لموقف حازم ضده

أعربت الجمعيات السياسية البحرينية عن إدانتها الشديدة لتوسيع الكيان الصهيوني احتلاله للأراضي السورية، واصفة ذلك بأنه انتهاك صارخ للقوانين الدولية واعتداء على سيادة دولة عربية شقيقة.

وأشارت الجمعيات (المنبر التقدمي، المنبر الوطني الإسلامي، تجمع الوحدة الوطنية، الصف الإسلامي، الوسط العربي الإسلامي)، في بيان مشترك إلى أن استغلال القوات الإسرائيلية للأوضاع الراهنة في سوريا بعد سقوط النظام السابق، وقيامها بتوغلات وهجمات جوية تستهدف المنشآت العسكرية والعلمية، يعكس سياسة استعمارية توسعية تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة. وأكد البيان أن هذه الممارسات تؤكد الطبيعة العدوانية للكيان الصهيوني، الذي يمثل خطراً وجودياً على الأمة بأكملها.

ودعت الجمعيات المجتمع الدولي إلى احترام إرادة الشعب السوري وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، مطالبة بتحمل مسؤولياته تجاه الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة. كما شددت على ضرورة الضغط على الكيان الصهيوني لوقف اعتداءاته وضمان سيادة سوريا على كامل أراضيها، بما في ذلك الجولان المحتل.

وطالبت الجمعيات الحكومة البحرينية وجميع الدول العربية والإسلامية باتخاذ موقف جاد وحازم تجاه هذه الاعتداءات، داعية إلى إلغاء كافة أشكال التطبيع مع إسرائيل ودعم الشعب السوري في استعادة وحدته وسيادته. كما دعت إلى تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة والإسهام في إعادة إعمار ما دمرته سنوات الحرب.

وأكدت الجمعيات على أهمية التضامن الشعبي العربي والإسلامي في مواجهة التحديات المشتركة، مشددة على ضرورة رص الصفوف واستخدام كافة الوسائل القانونية لمواجهة التطبيع مع الكيان الصهيوني الذي يسعى لتفتيت الأمة ومقدراتها.

التقدمي يدين الاحتلال الإسرائيلي للأراضي السورية ويدعو لانسحاب فوري ووقف العدوان

أكد المنبر التقدمي في بيان له استنكاره الشديد للاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي السورية، مطالباً بانسحاب فوري لقوات الاحتلال ووقف العدوان الذي يهدد استقرار سوريا ووحدة أراضيها.

وأشار البيان إلى أن الأحداث المتسارعة في سوريا منذ سقوط النظام السوري في 27 نوفمبر 2024 وحتى يوم الأحد 8 ديسمبر 2024، شكّلت منعطفاً هاماً في حياة الشعب السوري ومنطقة الشرق الأوسط. وفي الوقت الذي تعكس فيه هذه التحولات تطلعات الشعب السوري للحرية والتغيير، إلا أنها كشفت عن تدخلات دولية وإقليمية تسعى لتفتيت وحدة سوريا وإثارة الصراعات الطائفية والمذهبية.

وشدد التقدمي على ضرورة احترام المجتمع الدولي لخيار الشعب السوري وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، سواء بشكل مباشر أو عبر فصائل مسلحة وطوائف دينية. كما دعا كافة القوى الوطنية السورية إلى التكاتف للحفاظ على وحدة التراب السوري تحت مظلة الدولة الوطنية الجامعة، التي تضمن التسامح، المصالحة الوطنية، واحترام التعددية السياسية والفكرية، في إطار دولة ديمقراطية تحمي الحريات العامة وتتيح التداول السلمي للسلطة عبر انتخابات نيابية.

وركز البيان على أن العدوان الإسرائيلي المستمر يشكل أحد أبرز التهديدات التي تواجه الشعب السوري حالياً، مشيراً إلى أن الاحتلال يسعى إلى تدمير البنية التحتية السورية، واستهداف المنشآت العلمية ومراكز البحوث والموانئ والجيش السوري، مستغلاً الفراغ السياسي والإداري الذي تمر به البلاد.

وفي هذا السياق، دعا التقدمي الدول العربية والمنظمات الدولية إلى تحمل مسؤولياتها، والعمل الجاد على وقف العدوان الإسرائيلي وخروج قواته من الأراضي السورية المحتلة. كما حث المجتمع الدولي على الإسراع في تقديم المساعدات الإنسانية والمواد الغذائية والدوائية، ودعم جهود إعادة إعمار سوريا لضمان عودتها قوية وموحدة.

فضفضة

التوظيف الخارجي

عيسى الدرازي

أصبح التوظيف الخارجي (الآوت سورس) قضية مجتمعية واقتصادية تستدعي النقاش والمراجعة. وفي جلسات مجلس النواب مؤخراً، أشار النائب الأول لرئيس مجلس النواب، عبدالنبي سلمان، إلى ضرورة مراجعة هذه التجربة لتعزيز استقرار العمالة الوطنية ومعالجة تداعياتها، لضمان تحقيق التوازن بين الاستفادة من الخبرات الخارجية وحماية سوق العمل المحلي.

يُشكّل التوظيف الخارجي (الآوت سورس) أحد الأدوات التي تعتمدها المؤسسات لتقليل التكاليف وتحسين الكفاءة عبر توظيف جهات خارجية لتنفيذ مهام محددة. وعلى الرغم من مزاياه الاقتصادية، إلا أن لهذه الممارسة آثارًا تؤثر سلبًا على استقرار العمالة الوطنية والنسيج الاجتماعي.

أحد أبرز التحديات التي يواجهها التوظيف الخارجي هو تقليص فرص العمل للمواطنين، مما يرفع من معدلات البطالة والاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك، يؤدي الاعتماد المفرط على التوظيف الخارجي إلى عدم استقرار الكوادر العاملة داخل المؤسسات، فضلاً عن مخاطر تسرب البيانات أو ضعف الرقابة على جودة العمل، وهو ما يمكن معالجته في إحلال الموظفين ضمن شركات التوظيف الخارجي إلى موظفين ضمن الجهات التي يعملون بها.

ويحدد قانون العمل البحريني رقم (36) لسنة 2012 علاقة العمل ويضمن حقوق العمال. يشمل القانون موادًا تعالج الجوانب المرتبطة بالعمل، منها تنظيم العقود لضمان حقوق جميع الأطراف. حيث تنص المادة (98) على تحويل العقود إلى غير محددة المدة في حالات معينة، مثل استمرار العمل بعد انتهاء العقد دون تجديد صريح أو تجاوز مدة العقد خمس سنوات.

إن وضع إطار عمل متوازن يضمن حماية المصالح الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة يمثل خطوة أساسية لتعزيز استقرار سوق العمل في البحرين. معالجة تحديات التعهيد الخارجي بالتوازي مع تطوير التشريعات ومراجعتها بشكل دوري سيساهم في تحقيق هذا الهدف.

جانب من الحضور

عادل المتروك

وقفة في ذكرى الشهيدين محمد غلوم وسعيد العويناتي

المتروك : إحياء ذكرى الشهيدين تعبير عن مشاعر الوفاء لكل شهداء الوطن والشعب

العلوي: التعذيب الذي تعرض له الشهيد محمد غلوم في السجن يفوق احتمال البشر

قال الأمين العام للمنبر التقدمي الرفيق عادل المتروك «إن أفضل ما يمكن أن يتحقق من أجل من غادرونا، شهداء أو مناضلين، هو ترجمة الأهداف التي ناضلوا وضحوا من أجلها في واقع ملموس، وأول هذه الأهداف هو إطلاق الحريات العامة، مع ضمان عدم هدمها وذلك بسن وتفعيل النظم والقوانين التي توازن بين تخوم الدائرة الادارية التي تقع في نطاق ادارتهم، وتخوم الحدود من الحقوق والحريات التي لا يجوز لهم مسها او التدخل فيها».

جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها المتروك في الوقفة التضامنية التي نظمّها التقدمي، إحياءاً للذكرى السنوية لاستشهاد المناضلين محمد غلوم بوجيري والشاعر سعيد العويناتي، عضوي الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الوطني، في اقبية التعذيب في الثاني والثاني عشر من ديسمبر عام 1976.

ابتدأت الوقفة التي أدارتها الرفيقة منار السماك بالوقوف دقيقة صمت حداداً على أرواح الشهيدين وشهداء شعبنا، قبل أن يلقي الأمين العام كلمة التقدمي، التي قال فيها: "في كل ديسمبر من كل عام يحتفي التقدمي وتيار الجبهة الشعبية بذكرى استشهاد الرفيقين المناضل الشاعر سعيد العويناتي والمناضل محمد غلوم بوجيري، على مدى ما يناهز خمسين عاماً ظلا رمزين نستلهم من تضحياتهما المبادئ والقيم والأهداف التي كانت حياتهما ثمناً لها لازالت حتى اليوم حاضرة في وجداننا، نحاول ترجمتها في تفاصيل يومياتنا، اجنداتنا، برامجنا."

وأضاف المتروك "تمّ خطف روحيهما في فترة معتمة من تاريخ البحرين، كانت فيها الحركة الوطنية تصارع كي تنقذ ما يمكن إنقاذه إثر الهجمة الشرسة التي قادها جهاز مخابرات أمن الدولة، بعد حل المجلس الوطني، وفرضت علينا تدابير قانون أمن الدولة، في حينها تم زج العشرات في المعتقلات، مورست ضدهم أبشع ممارسات التعذيب الجسدي والنفسي، وليس هذه المناسبة إلا واحدة من محطات عديدة بقيت حتى اليوم تشهد على جسارة مناضلي الحركة الوطنية".

وأكدّ على إن إحياء ذكرى الشهيدين "تعبير عن مشاعر الوفاء لكل الشهداء الذين اغتالتهم أياد الغدر، في دهاليز المعتقلات وغرف التعذيب أو في الشوارع أثناء الاحتجاجات، وهو كذلك تأكيد نعاود التذكير به، بين صفوف الحركة الوطنية مناضلين

شوقي العلوي

سوف يظلون بذلك القدر وبتلك الروح التي تحلى بها الشهيد يوم ارتقى بروحه دون عن رفاقه ومن أجل أن تسود القيم والمبادئ التي آمن بها".

العلوي: لم ينل المعذبون من إرادتنا

من جانبه قال المناضل شوقي العلوي، رفيق الشهيد محمد غلوم في الزنزانة نفسها والذي نال تعرض للتعذيب الوحشي: « تعرفت على الرفيق الشهيد محمد كزميل في فصل دراسي واحد في الثانوية العامة، وكان الشهيد يتميز بالتفوق والذكاء، والهدوء الشديد. إلتقيته في عام 1971 في بيروت ضمن نشاط حزبي، ولم أكن أتصور أن ذلك الشاب الهادئ المتفوق سيكون ضمن منظومة حزبية".

وعن تجربة الاعتقال وظروف استشهاد المناضل محمد غلوم قال العلوي: "جمعتني غرفة التعذيب بالشهيد الرفيق محمد غلوم ... المعذبون كانوا يتصرفون بشكل جنوني وغير إنساني.

منار السمّاك

شاركني الرفيق الشهيد هذه الوجبات من التعذيب التي يصعب وصفها.. نالنا من التعذيب ما لا يمكن وصفه وتصوره... لذلك لا غرابة أن يكون من بيننا من أن يكون شهيداً."

وأضاف: "ما تعرض له الرفيق محمد يفوق الإحتمال البشري... لم يستطع المعذبون أن ينالوا من إرادتنا... تم نقلنا من غرف التعذيب إلى زنزانه في حالة صعبة جداً، جمعتنا الزنزانة بالرفيق سيد إبراهيم، الذي كان نعم الرفيق، وتحت إصراره وطلبه تم إحضار طبيب القلعة الدكتور صمويل، الذي قام بفحصنا، والذي أمر بنقل الشهيد إلى المستشفى لكن بعد فوات الأوان فقد أرتقى محمد شهيداً."

شملت الوقفة في ذكرى الشهيدين مشاركة الشاعر سيد أحمد العلوي بنصوص شعرية من وحي المناسبة، وفي نهاية الوقفة تمّ عرض فليم قصير باسم ذاكرة شهيد من إنتاج المنبر التقدمي.

منظومة قياس الأداء لرؤيتي البحرين 2030 و2050

قدم الدكتور محمد الكويتي، الخبير الاقتصادي، ورقة بعنوان «البحرين بين رؤيتين ٢٠٥٠–٢٠٣٠: منظومة قياس الأداء»، خلال ندوة نظمها المنبر التقدمي، حيث تناول فيها أهمية تطوير منظومة قياس أداء شاملة تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على التحديات التي واجهتها رؤية ٢٠٣٠ والطموحات المستقبلية لرؤية ٢٠٥٠.

افتتح الدكتور الكويتي الورقة بالإشارة إلى أن مفاهيم التنمية الاقتصادية والمستدامة تتطلب منهجًا شموليًا يوازن بين الابتكار، الإنتاجية، جودة الحياة، وحماية البيئة. وأوضح أن رؤية البحرين 2030 كانت خطوة أساسية نحو التحول إلى اقتصاد المعرفة، حيث ركزت على التنويع الاقتصادي ووضعت مؤشرات رئيسية لقياس الأداء، مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي، تدفقات الاستثمار الأجنبي، وفرص العمل ذات الأجور المجزية. كما ركزت على تحسين جودة الخدمات الصحية والتعليمية وزيادة دخل الأسر البحرينية، مشيرًا إلى أن هذه الجوانب كانت تهدف إلى بناء مجتمع عادل ومزدهر. ومع ذلك، أكد الكويتي أن التحديات التي واجهت الرؤية، مثل استمرار الاعتماد على العمالة الأجنبية وعدم تكامل الإصلاحات المؤسسية، تستدعي ضرورة صياغة رؤية جديدة تُراعي المتغيرات وتستفيد من الدروس المستخلصة من رؤية 2030.

وتناول الكويتي في ورقته أهمية رؤية 2050 في تحقيق مفهوم شمولي للتنمية المستدامة لا يقتصر على المؤشرات الاقتصادية التقليدية بل يشمل الأبعاد الاجتماعية، الثقافية، والإنسانية. وأكد أن الرؤية المستقبلية يجب أن تُعبر عن جودة الحياة والكرامة الإنسانية، مع تعزيز التقدم العلمي والتكنولوجي وانعكاسه الإيجابي على حياة المواطن البحريني. كما أوضح أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب منظومة قياس أداء متكاملة، تبدأ بتحليل الأوضاع الحالية، وتحديد النجاحات والتحديات، ووضع سياسات شاملة تُترجم إلى مبادرات وبرامج تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة.

واستعرض الكويتي التوجيهات الملكية التي وردت في خطاب افتتاح مجلس النواب والشورى لعام 2024، والتي أبرزت الحاجة إلى تقييم ما تحقق في رؤية 2030 ومعالجة التحديات المتبقية، مع التركيز على اعتماد مؤشرات الأداء والتنافسية كوسيلة لقياس الإنجازات. وشدد على أهمية التوازن بين الانفتاح الاقتصادي وحماية الأمن الوطني والثروات الطبيعية، إضافة إلى تعزيز الوحدة الوطنية كأساس لتحقيق التنمية الشاملة.

وأكد الكويتي أن الإسراع في وضع رؤية 2050 يعد خطوة حاسمة لتأمين مستقبل مستدام للمملكة، مع الالتزام بالقيم الوطنية والإسلامية التي تمثل عنصرًا أساسيًا في تعزيز الهوية الوطنية.

وأوضح الكويتي أن نجاح رؤية 2050 يتطلب مشاركة فعالة من الإنسان، المجتمع، القطاع الاقتصادي، والدولة، حيث أشار إلى أهمية التفاعل بين هذه الكيانات الأربعة لتحقيق المصالح المشتركة وضمان التقدم والازدهار. وأكد أن رؤية 2050 يجب أن تعتمد على منظومة قياس أداء تتألف من خمسة عناصر رئيسية تشمل المدخلات، مثل الموارد البشرية والمالية، وعمليات التحويل التي تقيس كفاءة الأجهزة الحكومية في تقديم الخدمات، والمخرجات التي تشمل النتائج المباشرة والتأثير على المجتمع والاقتصاد، والبيئة العامة التي تتضمن التشريعات والسياسات، وأخيرًا آليات التقييم والمراجعة لضمان استمرارية التقدم.

اختتم الكويتي ورقته بالتأكيد على أن رؤية 2050 يجب أن تكون أكثر شمولية وواقعية، مع التركيز على تطوير التعليم، تعزيز البحث العلمي، وتنمية القدرات التكنولوجية والبشرية. كما دعا إلى ضرورة تعزيز الدراسات الميدانية التي تساهم في تقييم تأثير السياسات والمشاريع على تحسين جودة الحياة ومحاربة الفقر والبطالة، وضمان التواصل الفعّال بين الجهات الحكومية والمجتمع لتحقيق أهداف الرؤية المستقبلية. وأشاد بالحوار الوطني الذي يُسهم في تعزيز الوعي المجتمعي حول التنمية المستدامة ويدعم صياغة سياسات أكثر توافقًا مع طموحات الشعب البحريني.

نجحت الورقة في إثارة النقاش حول مستقبل البحرين التنموي وأهمية قياس الأداء بطريقة شاملة تتماشى مع تطلعات المملكة نحو الاستدامة والازدهار.

أحزاب شيوعية عربية تتضامن مع سوريا ضد العدوان الإسرائيلي

في بيان مشترك، أعربت مجموعة من الأحزاب الشيوعية العربية عن تضامنها الكامل مع الشعب السوري في مواجهة التصعيد الخطير للعدوان الإسرائيلي. وأكد البيان أن الهجمات الإسرائيلية الأخيرة استهدفت عشرات المواقع العسكرية السورية، إضافة إلى توغل قوات الاحتلال في محيط الجولان المحتل، وإلغاء اتفاقية وقف إطلاق النار لعام 1974، تمهيداً للسيطرة على مناطق حدودية واسعة.

وأشار البيان الذي وقعه: (المنبر التقدمي – البحرين، الحزب الشيوعي الأردني، الحزب الشيوعي السوري الموحد، الحزب الشيوعي السوداني، الحزب الشيوعي العراقي، حزب الشعب الفلسطيني، الحزب الشيوعي اللبناني، الحزب الشيوعي المصري، وحزب التقدم والاشتراكية المغربي)، إلى أن هذا التصعيد يأتي في ظل ظروف اقتصادية ومعيشية صعبة يعانيها الشعب السوري، ما يعكس محاولة إسرائيل فرض حالة من التطبيع الفعلي مع سوريا وإخراجها من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي، بدعم واضح من الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين والدوليين.

وأكد الموقعون على البيان أن التصدي لهذه التحديات يستوجب تكاتف القوى الوطنية والديمقراطية في سوريا، داعين الأحزاب الشيوعية وقوى اليسار والتقدم والديمقراطية في المنطقة والعالم إلى تصعيد التضامن مع الشعب السوري.

كما شددوا على ضرورة دعم نضال الشعب السوري لإرساء نظام حكم مدني ديمقراطي تعددي يحقق الحرية والعدالة الاجتماعية، مع إعادة إعمار البلاد واستعادة السيادة الوطنية. وطالبوا المجتمع الدولي، والأمم المتحدة تحديداً، بالضغط على إسرائيل لوقف اعتداءاتها واحترام اتفاق وقف إطلاق النار لعام 1974.

وحذر البيان من أن استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على سوريا ولبنان، إلى جانب الجرائم المستمرة بحق الشعب الفلسطيني، يهدد الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وقد يؤدي إلى تصعيد النزاعات الإقليمية التي تهدد السلام العالمي.

إغلاق 4 فروع لستاربكس في البحرين
في ظل تنامي الدعوات لمقاطعة العلامة التجارية

أغلقت شركة الشايع التجارية، المشغل الحصري لعلامة ستاربكس في البحرين، أربعة من فروعها في المملكة هذا العام، في خطوة اعتبرها البعض الأولى من نوعها منذ بدء نشاط ستاربكس في البحرين. الفروع التي تم إغلاقها تشمل مواقع رئيسية في الرفاع، الجفير، الجنبية، والسيف. ورغم هذا الإغلاق، تواصل الشركة إدارة 39 فرعاً نشطاً لستاربكس في مناطق مختلفة من البحرين.

تزامن إغلاق هذه الفروع مع تصاعد الدعوات للمقاطعة الشعبية لعلامة ستاربكس في البحرين، وذلك في إطار احتجاجات ضد مواقف الشركة السياسية، التي اعتبرها البعض منحازة لصالح قضايا سياسية في الشرق الأوسط لا تتوافق مع المواقف الرسمية للمملكة. وارتبطت هذه الدعوات بالمقاطعة، التي انتشرت على منصات التواصل الاجتماعي، بانتقادات موجهة لسياسات الشركة في دعم قضايا معينة، وهو ما أثار موجة من الاستياء بين بعض قطاعات المجتمع البحريني.

بينما لم تُعلن شركة الشايع التجارية بشكل رسمي عن الأسباب الكامنة وراء إغلاق الفروع الأربعة، فإن بعض المحللين المحليين يرون أن هذه الخطوة قد تكون ناتجة عن تراجع الإقبال على بعض الفروع في مناطق معينة، ربما بسبب التأثيرات السلبية الناتجة عن حملة المقاطعة الشعبية.

شعبنا وحربه على الطائفية

لقد تطرقنا للموضوع كثيراً من قبل، ولكننا لازلنا نصر عليه، طالما هناك من يصر على مواصلة نشر الطائفية عنوة ولا يراها خطراً يداهم مجتمعنا، والطائفية مرض زرعه المستعمر، بخطة محكمة قبل أن يولي لكي تستمر بعد انسحابه، وللأسف نجح في ذلك لأنه يعرف جيداً بأن هناك من سيتأثر بها، وهو ما بات يؤرق مسارنا الوطني الذي ينشد خلق نسيج اجتماعي يلم كل الأطياف الوطنية، ومن المؤسف اليوم، وبعد مرور أكثر من نصف قرن على خروج المستعمر، لازال هناك من ينفث سموم الطائفية باسم حرية المعتقد، لننغمس في طين التخلف والتقوقع في الجهل، حيث سنة بعد سنة نزداد طائفية وتتشربها أجيالنا وتأخذ بها دون أن تدرك.

قاسم الحلال

إلى متى سيستمر هذا السلوك المعلن والضرر الناجم عنه، وإلى متى ستبقى منابر تروج هذه السموم، مع أن أصواتنا بحت ونحن نقول إن الطائفية قنبلة موقوتة وخطر يداهم ثقافتنا المبنية على وعي يسمو بعقل الإنسان الذي يتمتع بمزايا التقدم ويطمح للتطور والبناء الاجتماعي والعلمي الذي ينهض بوطن متنور خالٍ من الانغلاق والتحجر.

في الأعوام 1965 - 1966 - 1967 - 1968 وغيرها تصدى شعبنا للاستعمار البريطاني ورموزه، ويلسون رئيس وزراء بريطانيا آنذاك والميجر ديلي وتشارلز بلغريف وآخرين الذين نكلوا بخيرة أبناء شعبنا المناضل في سبيل دحر وزوال هذا الاستعمار، وشهدت كل مناطق البحرين وعلى امتداد ساحاتها: المحرق بكل مناطقها، والمنامة بكل ساحاتها الواسعة؛ القضيبية - الفاضل - الحورة - المخارقة - العوضية، والقرى سترة - النويدرات وغيرها، كل هذه المناطق تصدت بعزيمة صادقة لمواجهة استعمار بغيض استخدم كل وسائله الاستعمارية وأخذ زمام الحكم، حيث أصبح ينفذ كل مهام الدولة تنفيذاً وتشريعاً وللأسف دون رادع، حيث ساند المتآمرين على الشعب والوطن لتأجيج فتنة.

لقد ناضلنا لإرغام المستعمر على الرحيل في سبيل تحقيق مطالبنا العادلة، وبهذا نلنا استقلالنا واحتفلنا وهزجنا يومها بجميع أطيافنا ورموزها السياسية وقياداتها القومية والوطنية التقدمية فرحاً بيوم الاستقلال رغم أن المستعمر لم يتخل عن استعمارنا اقتصادياً وسياسياً، كما أنه ترك لنا شرطياً هو إيران والتي تطالب بضم البحرين لها لكي تبقينا في دائرة الاستعمار، لكن شعبنا رفض هذا التجني بعزيمة مؤكداً على عروبة وطننا.

وظف المستعمر إيران، يومها، شرطياً على الخليج، فراحت تنعق ليل نهار: سنضمّ البحرين لنا، وحاول أن يسعى لتحريض البحرينيين من الأصول الفارسية ولم يفلح، لكونهم أبناء هذا الوطن، حيث ولدوا وتربوا فيه وخدموه، ولم يجرأ النظام الإيراني أن يفتح هذا الملف، وهذا لم يأت عبثا فقد أخذ شعبناً في كل المحافل والمنتديات الثقافية والاجتماعية حتى على صعيد المهرجانات الرياضية يناضل ضد نغمة (البحرين تابعة لإيران) رغم الاستغلال الإعلامي لأسماء بعض القرى والمدن بأسماء فارسية بحكم أنها مسائل تاريخية مثلها مثل أي تسمية لمناطق في بلدان كثيرة، حيث تتنوع في تاريخنا مصادر التكوين العربي والفارسي وكثير من الثقافات المجاورة لنا جغرافياً، مثلما تربطنا تاريخياً أواصر بالحضارة الفينيقية.

تطوير التشريعات لسدّ الفجوة بين العاملات في القطاعين العام والخاص

أوصى مؤتمر «المرأة البحرينية العاملةالمسارة»، بتطوير التشريعات الحمائية للمرأة ورفع نسبة تواجدها في القطاع الخاص.

كما أوصى المشاركون بضرورة سد الفجوة بين القطاع الخاص والعام في حقوق المرأة العمالة لتحفيز البيئة الجاذبة، والاستفادة من التجارب الناجحة في دول مجلس التعاون بقصر بعض الوظائف على المرأة البحرينية.

ودعا المشاركون إلى تطوير التشريعات لتصبح أكثر حماية للمرأة العاملة وإعطائها حق الرجوع إلى العمل إذا ما ثبت فصلها بسبب الحمل والولادة.

واختتم المؤتمر العاشر للمرأة العاملة للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين أعماله، حيث أقيم بحضور وزير العمل بالوكالة يوسف بن خلف.

وقد تناول المؤتمر في مناقشاته أربعة محاور رئيسة تناولت مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، تحديات المنافسة التحديات التي تواجه المرأة في سوق العمل، الحماية القانونية للمرأة.

«الأيام» – 13 ديسمبر 2024

زيادة استقطاع اشتراكات «صاحب العمل»

أفادت هيئة التأمين الاجتماعي أنها ستبدأ بزيادة حصّة اشتراك صاحب العمل في اشتراك التأمين الإلزامي بنسبة 1٪، وذلك ابتداءً من شهر يناير المقبل لعام 2025.

وذكرت أن النسبة الإجمالية من الاستقطاع المفروض على أصحاب الأعمال سترتفع مع مطلع العام الجديد، لتصل إلى 17٪.

وقالت الهيئة إن زيادة الاستقطاع تأتي تنفيذًا لأحكام القانون رقم (14) لسنة 2022 بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (24) لسنة 1976.

في ذات الوقت، شدّدت الهيئة في تعميمها على أن حصة الموظف ستبقى ثابتة عند نسبة 7٪، بالإضافة إلى اشتراكه في التأمين ضد التعطل بنسبة 1٪، أي ما مجموعه 8٪.

وأعلنت، في ذات الوقت، البدء بزيادة اشتراكات المؤمن عليهم اختياريًا، بنسبة 1٪، ليصل مجموع الاستقطاع من الراتب المحدّد بمقدار 21٪.

وكانت حصّة صاحب العمل قبل تطبيق القانون الجديد الذي أُقرّ في العام 2022 تُقدّر بنسبة 13٪ شاملةً التأمين ضدّ التعطل وإصابة العمل، وتم زيادتها في مطلع العام 2023 إلى 15٪.

«الأيام» – 21 ديسمبر 2024

الصناديق التقاعدية بحاجة لـ50 ألف مشترك بحريني جديد لضمان استمراريتها

أكد الأمين العام لاتحاد نقابات عمال البحرين عبدالقادر الشهابي دعم الاتحاد لإصدار تشريعات تحصر بعض المهن على البحرينيين، والحد من تدفق العمالة الأجنبية في الوظائف المتوسطة والعليا.

وقال إن الصناديق التقاعدية بحاجة إلى رفع عدد المشتركين من التأمين الاجتماعي إلى 200 ألف موظف بحريني، في حين أن العدد عدد المشتركين حاليًا هو 150 ألف موظف بحريني، وذلك لضمان استمراريتها وإنقاذها من العجوزات المستمرة.

جاء ذلك في كلمته الافتتاحية لمؤتمر المرأة البحرينية العاملة الذي انطلق بحضور وزير الشؤون القانونية ووزير العمل بالوكالة يوسف بن عبدالحسين خلف، وذلك تحت عنوان «مستقبل المرأة العاملة في قطاع المحاماة».

وأضاف: « نحتاج من أجل المحافظة على موارد الصناديق التقاعدية لزيادة المؤمن عليهم الأعضاء المساهمين في التأمينات من 150 ألف إلى 200 ألف وبأجور لا تقل عن 700 دينار، وهذا يعني حاجتنا لتوفير 50 ألف فرصة وظيفية للبحرينيين من الوظائف التي يشغلها الأجانب ويفوق اجرها الـ 700 دينار، لذلك نحن بحاجة لتشريع يحد من تدفق العمالة الاجنبية في المهن ذات الأجر المرتفع ويتلخص في حصر بعض المهن على المواطنين».

«الأيام» – 12 ديسمبر 2024

البحرين أقل فترة زمنية للتقاعد المبكر بـ 15 سنة

قدم المهندس ناصر بن عبدالعزيز الجريد رئيس المجلس التنسيقي للاتحادات واللجان العمالية الخليجية رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية، دراسات مقارنة لأنظمة التأمينات الاجتماعية في دول مجلس التعاون وسن التقاعد وأنظمة التقاعد المبكر في دول المجلس واستحقاق المعاش التقاعدي، خلال أعمال الملتقى الرابع للاتحادات واللجان العمالية الخليجية الذي ينظمه الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين، حيث كشفت الإحصائية عن أقل فترة زمنية للتقاعد المبكر في البحرين بحوالي 15 سنة، وكانت الكويت الأقل من حيث سن التقاعد للعاملة والبالغ 50 عاما.

كذلك استعرض الجريد مقارنة بين نسب الاشتراك في أنظمة التأمينات الاجتماعية بدول التعاون، حيث كانت الإمارات الأعلى بنسبة 15٪، وشرح نظام مد الحماية التأمينية للخليجيين، وعرض تجربة المملكة العربية السعودية وتطوير التأمين الاجتماعي لديهم بمشاركة القطاعين.

كاريكاتير
خالد الهاشمي

نقلاً عن حساب الفنان على «انستجرام»

العمل الدولية: واحد تقريبا بين كل أربعة عاملين في أوروبا «مهاجر»

أظهرت بيانات صادرة عن منظمة العمل الدولية، أن المهاجرين يلعبون دورا مهما على نحو متزايد في أسواق العمل المرتفعة الدخل.

وتعد نسبة المهاجرين في القوة العاملة مرتفعة بشدة في أوروبا وأميركا الشمالية والدول العربية.

ويرجع هذا في جزء منه إلى التعداد السكاني المتقدم في العمر في تلك المناطق. ويأخذ المهاجرون وظائف الأشخاص الذين يتقاعدون، بينما يزيد الطلب على مقدمي الرعاية لكبار السن.

ويشير مصطلح «مهاجر» إلى أي شخص يعمل في دولة ليست بلده الأم. وتتحدث منظمة العمل الدولية عن كل من الأشخاص الذين لديهم تأشيرات عمل والمهاجرين غير الموثقين الذين يعملون في الدولة المضيفة.

وبلغت نسبة المهاجرين عالميا في إجمالي القوة العاملة 4.7٪ في 2022. وتقدر منظمة العمل الدولية العدد الإجمالي للمهاجرين حول العالم بـ 284.5 مليون.

وكان نحو 255.7 مليون منهم أكبر من 15 عاما وبالتالي في سن العمل. وكان 167.7 مليون شخص موظفين أي أعلى بواقع 30 مليون في 2013.

وبلغ معدل البطالة بين المهاجرين 7.2٪ أي أعلى على نحو طفيف منه في السكان المولودين في البلد (5.2٪). وتقول منظمة العمل الدولية إن أسباب هذا يمكن أن تشمل حاجز اللغة والمؤهلات غير المعترف بها أو التمييز.

تقرير ديوان الرقابة

حين تصبح التجاوزات والمخالفات مجرد ملاحظات

كل التجاوزات والمخالفات وصور التسيب وهدر المال العام فى واقعنا الراهن لم تخرج عن السيطرة، ومن يجد أنها فى حالة تمدد واستشراء عليه ان يراجع حساباته، وان يعيد النظر فى قناعاته، وقبل كل شيئ عليه ان يأخذ ان الأمور بحسن نية!

خليل يوسف

كأن هذا ما يُراد أن نخلص اليه، ونقتنع به أمام هذا الإصرار على تسمية الأمور بغير مسمياتها، لنستعيض بالشكل عن المضمون، وبالقول عن الفعل، بهذا المنطق يُراد لنا أن ننظر إلى المخالفات والتجاوزات وكل أشكال الانحرافات وسوء الإدارة وهدر المال العام من زاوية من يرصدها ويوثقها باعتبارها "ملاحظات". مجرد "ملاحظات"، وأن علينا أن نقتنع بأنها ستكون تحت النظر والمتابعة وإصلاح المعوّج منها، والمفارقة حين نجد أن ذات الجهة التى ارتكبت المخالفات أو «الملاحظات" هي المعنية بتصحيح ما ارتكبته، حتى وإن تجاوز ذلك ما يعتبر خطوطاً حمراء، ومن دون إشارة إلى أي مساءلة أدفينة كانت ام سافرة، وكأن كلمات مثل محاسبة، تقصير، مسؤولية، استقالة، إقالة، وشفافية قد حذفت من قاموسنا، ولا أسئلة ولا من يسألون، ولا من يتساءلون ..!

لذا ليس غريباً ان تتراكم "الملاحظات" دون أي حلول حاسمة توقف تكرار ها وتضع حداً نهائيًا لها، ولم نجد من لا يشعر بالحرج من تكرار نفس الملاحظات فى أكثر من تقرير رقابي، والمعضلة أنه لا الجهة المعنية، ولا الجهاز الرقابي، ولا أي مسؤول ذى صلة يظهر للرأي العام ليحيطه علماً بمسار أي متابعات أو معالجات أو تصويبات للملاحظات، إن اتفقنا على تسميتها كذلك، ما يثير أسئلة وتساؤلات لايستهان بها تضاف إلى القائمة الطويلة التى تضم كم من علامات الاستفهام والتعجب معظمها يمكن ادراجها تحت عنوان "قيمًة المساءلة والمحاسبة الغائبة والمغيبة ".

من تابع الردود على ما كشف عنه ديوان الرقابة المالية والادارية فى تقريره السنوى الحادي والعشرين عن السنة المنتهية "2023– 2024 "، يرى أن التجاوزات والمخالفات وصور الهدر فى المال العام الوارد ذكرها فى التقرير والتى من المؤكد انها لم تولد من العدم هى مجرد ملاحظات، تقدم لنا وبوضوح لا لبس فيه بتلك الصفة، حتى وان كان فيها ما هو ملتهب ومثير، او معبر عن شطط ومخالفات صارخة، هى أولاً وأخيراً" ملاحظات " كما هو الحال فى مسارات العمل وهى ستخضع للمتابعة والمراجعة والتقييم والتقويم والتصويب والإصلاح، وهذا رد غريب وغير مقنع، يكفى القول انه يثير حفيظتنا لأنه يستخف بالعقول خاصة حين نجد ذات "الملاحظات" تتكرر فى كل تقرير، ويظل نفس المسؤلين اصحاب السوابق أبطال تلك الملاحظات فى مواقعهم، ودون ان يعلن عن اتخاذ اجراء، أو تعديل، أو تغيير، أو مساءلة ..!

لنتجاوز ذلك، لا تجاوزاً للملاحظات – لا سمح الله – ربما لأن هذه الملاحظات من كثرتها أصعب من تناولها والاستفاضة فيها كما ينبغي، وربما لأن الكثير من الملاحظات تربك المنطق، أو تنطق اكثر مما تصمت، أي انها واضحة وإن كان بشكل متفاوت الدرجات، وربما لأن الكثير من الردود على هذه الملاحظات قد تشعرنا بأنها مبهمة أو مراوغة بشكل يزدري بذكاء من يتابعها أو يقرأها، ردود تؤدى إلى "اللاشي" .

نقول ذلك بالرغم من تصريح رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب احمد السلوم، وهى اللجنة المعنية بدراسة ما جاء فى التقرير وفرز الملاحظات والمخالفات ورفع التوصيات إلى مجلس النواب، فما قاله لا يفي الصورة لتكون كاملة ومتكاملة، أو يجعلها واضحة او مقنعة كما يجب، بل إن ما قاله يكون أطيب وقعاً، وأكثر صدقية لو وجدنا بوادر جدية فى التعامل مع التقرير، جدية تكفى لفتح الطرقات المسدودة، لا سد الطرقات المفتوحة ..!

نقول ذلك بثقة خاصة إذا نظرنا إلى التركة الآيلة إلينا من الماضي من مراوحات وتراجعات وتنازلات وتصريحات واستعراضات شهدناها على الساحة البرلمانية على مدى السنوات الماضية حين تم تناول تقارير سابقة لديوان الرقابة، وإن ننسى، فلا ننسى كيف كان تعامل النواب مع تلك التقارير، يكفي القول إنه مخيب للآمال بامتياز، رغم أننا كنا نطمح أن يكون أداء النواب فى تعاملهم مع التقارير الرقابية، ودورهم فى الرقابة والمساءلة فى مستوى القمة، لا فى مستوى المستنقع!

النائب السلوم قال: "هناك تحولاً كبيراً فى نوعية الملاحظات والتوصيات التى خرج بها التقرير، وإننا لم نعد نقرأ فى تقارير ديوان الرقابة ملاحظات تتعلق بمخالفات كبيرة تقع بسبب غياب الأنظمة والقرارات التنظيمية، أو تجاوزات مباشرة وخطيرة تتعلق بهدر المال العام بسبب الإهمال أو التواطؤ"، ويضيف: إن اغلب الملاحظات انصبّت على تطوير أداء الجهات الحكومية"، ويقول أن حوالى 86٪ من الملاحظات تمّ تنفيذها من الجهات المعنية وأن التركيز على النسبة المتبقية وهى 14٪ فقط، ولا ينسى النائب أن يطمئننا بقوله بأنه ستتم دراسة جميع الملاحظات دراسة احترافية تهدف إلى تقديم توصيات فعّالة لمجلس النواب تسهم فى سد الثغرات التى تسهم فى ارتكاب المخالفات والمساس بالمال العام وتساعد الجهات الحكومية فى انتهاج أفضل الممارسات. ("الأيام" – 6 ديسمبر 2024).

تذكروا جيداً الكلام الذى صرح به رئيس اللجنة البرلمانية المعنية بالنظر فى تقرير الرقابة، فهو يؤكد، وقبل أن يعرض التقرير ويطرح للتداول والمناقشة سواء فى إطار تلك اللجنة، أو تحت قبة البرلمان بوجود تحوّل نوعي كبير فى فحواه، فى نوعية الملاحظات والتوصيات التى خرج بها، وظهر مبشراً الجميع بأن التعامل مع التقرير سيتم بجدية وباحترافية فعلية، وإزاء ذلك نقول إن الأيام المقبلة كفيلة بإثبات صدقية ذلك الكلام، وما إذا كانت هذه الاحترافية حقيقية أم لا، وما إذا كان هناك تحولاً سيجعلنا نتفاءل خيراً بما سيخرج به النواب من نتائج على صعيد الواقع الملموس، ولذلك نتمنى، وليس بمقدورنا إلا أن نتمنى رؤية تغيير يلبى الطموح والتطلعات ذات الصلة بتفعيل النواب لدورهم المنشود فى الرقابة والمساءلة.

نتمى أن نشهد ذلك على أرض الواقع مع التقرير الجديد بشكل يتجاوز صور التعامل الضعيف، الباهت، والفاقد لقوة الدفع اللازمة على النحو الذى شهدناه فى التعامل مع التقارير الرقابية السابقة. والذاكرة لازالت تحتفظ بردود أفعال معظم النواب طيلة سنوات مضت والتى بقيت فى حدود التصريحات الإعلامية والتهديد بمساءلات واستجوابات واجراءات حازمة، ونذكر أن هناك من النواب من ذهب إلى القول على وقع تقرير

رقابي سابق بأنهم لن يستريح لهم بال، ولن يغمض لهم جفن إلا بعد اتخاذ اللازم بحق الذين خالفوا وتجاوزوا وقصّروا، وكأننا أمام حرب دونكيشوتية، والنتيجة لا شيئ له قيمة واعتبار على طريق تفعيل الدور المطلوب للنواب فى الرقابة والمساءلة والمحاسبة ليبقى الحال على ماهو عليه، أليس هذا ما كان يحدث طيلة السنوات الماضية، ذلك وجدناه حين كان النهج الاستعراضي سائداً، والغريب حقاً أنه حتى هذا النهج لم يعد يطفو على السطح، توارى واختفى وكأننا أمام سياسة جديدة فى التعامل مع تقارير ديوان الرقابة بجعلها تمر علينا مرور الكرام بشكل يولد الانطباع بأن حتى حدود الممكن لدينا فى كل شيئ فى تراجع دائم.

نعود إلى "الملاحظات" الواردة فى تقرير الرقابة الجديد، ولأنها كثيرة ومثيرة للدهشة وباعثة على اسئلة فرضت نفسها ليس فقط حولها، بل إضافة إلى ذلك حول بعض الـردود الرسمية عليها والتى نسمح لأنفسنا القول إنها تبريرية ورتيبة المبنى، ولا تزيل ما التبس إن لم تجعل الأمر أكثر التباساً وغموضاً، لذلك نكتفي بالتوقف تحديداً امام ما يتصل بسوق العمل، والعمالة الوطنية، وبشعار البحرينى الخيار الأول الذى يجرى الترويج له باعتباره من أهداف رؤية البحرين 2030، دون أن يعنى ذلك التقليل من أهمية الملفات الأخرى التى تناولها التقرير، وفى الشأن المعني يقول التقرير:

العمالة الأجنبية تستحوذ على 90٪ من الوظائف الجديدة فى القطاع الخاص!

نسبة العمالة الوطنية فى القطاع الخاص بقيت ما بين 16٪و 19٪ خلال السنوات (2019 حتى سبتمبر 2023) .

ارتفاع تكلفة توظيف العامل البحرينى احد أبرز التحديات التى تواجه الكوادر الوطنية فى القطاع الخاص ..!

رسوم استقدام العمالة الوافدة لجميع مستويات الوظائف لا يساعد على توظيف البحرينيين ولا يجعلهم الخيار الأفضل فى سوق العمل .

الاستمرار فى توظيف الأجانب بدلاً من البحرينيين مقابل سداد رسوم العامل الموازى البالغة 500 دينار لكل تصريح، مما ساهم فى عدم التزام 48٪ من مؤسسات القطاع الخاص بنسب البحرنة ..!

منح تراخيص جديدة لمزاولة المهن الصحية لغير البحرينيين فى بعض المهن التى تم تقنين التوظيف فيها على الكوادر الوطنية مخالفة لمقتضيات المادة 14 من المؤسسات الصحية الخاصة وهو امر لم يساعد على خلق فرص عمل للبحرينيين خاصة فى ظل وجود العديد من العاطلين على تلك الوظائف ..!

من تشوهات سوق العمل أن هناك عدداً من مزاولي المهن الصحية من غير المرخصين، أو انتهت تراخيصهم منذ فترات طويلة، أو انتقلت إلى مزاولة عمل آخر من دون اخطار.

تلك عينة لما ورد فى التقرير، وإذا كانت الردود الرسمية قد أفـادت بأن هناك مراجعة لنسب البحرنة فى مختلف القطاعات والأنشطة ضمن مراجعة أشمل لسياسات سوق العمل والآليات المطبقة بشكل دوري ومستمر لتعزيز أفضلية البحريني بالتوظيف، وأن هيئة تنظيم سوق العمل ستعزز جهودها فى هذا الصدد فى المرحلة القادمة، وانها تعكف على دراسة جميع السياسات والأنظمة المعمول بها فى سوق العمل بشكل مستمر، خصوصاً السياسات التى من شأنها توظيف وتطوير الكوادر الوطنية!

بالرغم من تلك الإشارات يظل من المؤكد أن هذا الملف كان ولازال يراوح فى مكانه دون تقدم حقيقي جاد وملموس بالرغم من كل العناوين والشعارات والأرقام المشكوك فى دقتها وصحتها والتى تكشف لنا عن واقع أعوج مقابل اجـراءات وسياسات تجعلنا وكأننا نتبنى ما هو اكثر اعوجاجاً، ويتعاظم هذا الحال المزري وتتسع تداعياته بوجود مستفيدين من هذا الوضع، استثمروا وتاجروا و استنفعوا فى ما يديم هذا الوضع خدمة لمصالحهم الخاصة جداً دون وقفة حازمة تكشف المستور وما وراء الأكمة، وتنهى هذا الوضع الذى لا أب له يسأم او يرحم، هذا وضع بات معروفاً، ويكفى ما نشرته الصحف فى الآونة الأخيرة عن قضايا متاجرة فى التأشيرات، وفى سجلات تجارية مؤجرة من الباطن، وغير ذلك من التفاصيل المعروفة والتى لا يحسب لها حساب.

نعود إلى تقرير ديوان الرقابة، والسؤال الذى يفرض نفسه، متى تستثمر تقارير ديوان الرقابة فى تحريك وجدان المعنيين بالأمر من مسؤولين وجهات ومرجعيات ونواب وغيرهم بشكل يجعلهم يقفون وقفة نوعية طال انتظارها بعيداً عن كل الوقفات المعهودة ذات الطابع الكاريكاتوري، وقفة تجعلهم ينتقلون من خانة المراوحة، وحالة النفخ المعتادة فى قربة مقطوعة والانتقال إلى تعامل حقيقى وجاد وفاعل وشفاف يشفى الغليل ويبعدنا من ان نكون مصدومين مرتين فى آن واحد، فى الفعل وفى ردة الفعل ..؟!

لا بأس من السؤال بصيغة اخرى، أليست تقارير ديوان الرقابة المالية والادارية تخرج من مؤسسة وطنية رسمية رصينة وموثوقة تأسست بمرسوم ملكي، ولديها الكوادر والكفاءات المهنية العالية والإمكانيات التى تجعلها تقوم بواجبها، وأن مهامها محددة وواضحة بعيدة عن مظان التشكيك أو التصيد فى الماء العكر، مؤسسة تتولى مهمة الرقابة على أموال الدولة وسلامة ومشروعية استخدامها وحسن ادارتها وإنفاقها، فلم إذن هذا الإصرار على أن يتم التعامل مع تقارير هذه المؤسسة باستهانة فاقعة شاخصة أمام الأعين الى حد أننا نكاد نقتنع، او اقتنعنا وانتهينا ان هناك من يريد لهذه التقارير ان تكون حدثاً موسمياً لا يقدم ولا يؤخر، ولا يعدّل ولا يغيّر، وكأننا فى مباراة الفرص الضائعة التى لا نحرز فيها اي ميدالية .. !

ندرك جيداً بانه لو حدث ولو جزء يسير مما يرصده ويوثقه ديوان الرقابة من تجاوزات ومخالفات فى بلدان تعرف قيمة المساءلة وتلتزم بها لوجدنا أصداء وتداعيات فى كل الأوساط ومنابر الرأي العام لايخرج منها المسؤولين المعنيين الكبار قبل الصغار. ما يحدث لدينا الان ينبغى ألا يستمر خاصة فى ظل الظروف والأوضاع المالية الراهنة، وفى ظل برنامج يستهدف التوازن المالي قيل بأنه "سيشكل خريطة طريق ستقود المالية العامة إلى تحقيق التعادل بين المصروفات والإيرادات، ولا أحسب أننا الآن فى حاجة للإفاضة فى هذا الشأن لأنه كلام رددناه ورددناه غيرنا اكثر من مرة ولا داعى لأن نعيده فى كل مناسبة ..!

صدور عشرات التقارير لديوان الرقابة المالية والإدارية لن يجدى نفعاً إذا استمر النهج الذى عهدناه منذ صدور اول تقرير، وهو نهج يجعل عملية إصدار هذه التقارير وردود الفعل حيالها عملاً روتينياً موسمياً واستعراضياً لا يغيّر من واقع الحال شيئاً. هنا بيت الداء ولب المعضلة، مع ملاحظة أن ما يتناوله ديوان الرقابة فى تقاريره هو فقط غيض من فيض لما يزخر فيه واقع مثقل بالعلل، والمخالفات فهل علينا أن نقبل بالمقسوم والتسليم والاكتفاء بالردود التوضيحية التى تولد لدينا الدهشة والكثير من الأسئلة والتساؤلات التى لا أجوبة عليها..!

والخلاصة، لاشئ يتغير، لا أحد يُحاسب، أو يخضع للمساءلة، لا احـد يستقيل او يُقال، ودائرة التجاوزات تتسع وتتكرر، ومعها تتكرر الوعود، ويتكرر الكلام الجميل والمبهر، وتتكرر النيات الخفية والمبيتة وتوابعها، وكأن هناك إمعان على المثابرة في الخطأ، وكل ما علينا هو أن نقبل بالمقسوم، وان نعتبر المخالفات والتجاوزات "ملاحظات".

سقـوط ســوريا .. الــزلــزال القــادم

عبد النبي سلمان

علينا الانتظار لما سيأتي من زلازل قادمة وخراب ستتحمل تبعاته أجيالنا الحالية واللاحقة

تابع العالم بأسره حالة السقوط والهروب الدراماتيكي السريع لنظام بشار الأسد في سوريا، بعد أيام فقط من الإعلان عن وقف اطلاق النار بين دولة الكيان الصهيوني ولبنان، تداعت الأحداث هناك بعد هدوء نسبي قلق دام سنوات، مفصحة بشكل لا يقبل التأويل عن تدشين مشروع استعماري تمّ الإعداد له على نار هادئة، شاركت فيه أطراف عديدة لها مصالح استراتيجية وحيوية في كل ما جرى على ارض سوريا ومحيطها، وهي احداث حاكتها وتعاونت في اخراجها دوائر واجهزة استخبارات دولية واقليمية، استجابة لسياقات وسيناريوهات إقليمية ودولية رسمت منذ سنوات لواقع مغاير لمنطقتنا، محملا بكل أحقاد ومؤمرات وخذلان وربما خيانات سيفضحها التاريخ، مستفيدة من كل ما مرّ بالمنطقة من أحداث وحروب، ومما افرزه نظام عائلة الأسد طيلة خمسين عاماً وأكثر من مظالم ومآس بحق الشعب السوري، رغم ما حمله من شعارات عروبيّة وقومية لم تشفع له البقاء مستبدا إلى الأبد، حيث تخلى عنه جيشه واقرب حلفائه لأنه بكل بساطة بات منخوراً من الداخل وغير قابل للإصلاح، وعلينا الإنتظار قليلا لحين ورود تفاصيل أكثر حول سقوطه المدوي،

إن ما جرى من تحولات دراماتيكية متسارعة لسقوط مدن سورية مهمة كحلب وحمص وصولاً إلى دمشق العاصمة في أيدي الفصائل المسلحة، وبعد أكثر من عشر سنوات من حرب أهلية دموية استنزفت الجيش والقدرات والمجتمع السوري بأسره، محدثة خسائر اقتصادية واجتماعية وسياسية كبرى هناك، وحالة انقسام وتشطير مجتمعي، ابتدأت بحروب و(غزوات) ما يسمى بالمعارضة الإسلاموية المدعومة علناً بالعدد والعتاد من قوى استعمارية كبرى في مقدمتها الولايات المتحدة ودول اقليمية ومعهم بكل تأكيد الكيان الصهيوني وتركيا اكبر المستفيدين، وما ترافق معها من تدخلات دولية وإقليمية وحضور في الشأن والتراب السوري مع أو ضد النظام، متسببة في اهتزاز صورة النظام وجعلها اكثر هشاشة، رغم ما بدت عليه من صورة واهمة تشي بالتماسك.

لقد بدا للوهلة الأولى أننا أمام مشهد سوريالي لمخطط دولي كبير لن يتوقف عند حدود ما يجري في سوريا، أو ما أحدثه طوفان الأقصى من حالة غير مسبوقة من التضامن الشعبي العالمي مع قضية الشعب الفلسطيني العادلة، وما تلاه من مآس وجرائم حرب مهولة تسببت في إدانات واسعة لجيش وحكومة الاحتلال، ولازالت تلك الجرائم مستمرة أمام مرأى ومسمع العالم بأسره، وصولا إلى همجية وعدوان صهيوني على لبنان الشقيق، وافتعال متزايد لحروب وتشظيات كبرى، استشعرنا معها اقتراب عالمنا من حرب كونية تنطلق شرارتها الأهم مما يجري على ارضنا العربية، وبتنا وكأن الجميع تقريباً قد استسلم فعلياً لتنفيذ القوى المهيمنة لمشروعها التدميري هذا، والذي يبدو جلياً أن حلقاته لن تتوقف بكل تأكيد عند حدود سوريا، التي يجري انتهاك أراضيها وتدمير قدراتها العسكرية يومياً من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي، وبمباركة أميركية وغربية فاضحة، وصمت أممي وتجاوز واضح لاتفاقية 1974، وخطاب عربي عاجز!

كل المؤشرات تقول إننا أمام مشروع دولي ضخم قادم بقوة لمنطقتنا، مضمونه إلغاء أو تحجيم القضية الفلسطينية وتجزئة المجزأ أصلاً، لتعزيز ضعف وتبعية المنطقة العربية بأسرها، وبسط هيمنة الكيان الصهيوني كرأس حربة في قيادة المشهد الجيوسياسي في المنطقة وإعادة مشروع الشرق الأوسط الجديد إلى الطاولة مجددا، ضمن تحولات جيوسياسية واقتصادية كبرى، تتعزز فيها قدرة الاصطفافات القادمة على اقتسام المصالح دولياً، وتعزيز مواقع النفوذ، يزيد من تسارعها موعد وصول الرئيس الاميركي الجديد وما يحمله معه من مشاريع لا تبدو مستغربة في المجمل، إلا أنها تبقى رهناً لما ستحدثه من ارتدادات منتظرة، وسيكون عنوانها الأبرز اعادة اقتسام العالم اقتصاديا ومناطق نفوذ عسكري وسياسي ومعابر مائية وبرية جديدة، مما سيؤسس لتحالفات وتفاهمات جديدة، بعضها قديم والآخر سيكتسي صيغاً متباينة لما هو قائم حاليا.

نفهم كل ذلك في بعض ملامحه، على الأقل مما أصبح قائماً من وقائع ملموسة، فهناك تركيا في قبالة ايران والاثنتان في مقابل قوى إقليمية وعربية متطلعة لأدوار محددة سلفا كجزء من محاولة التأثير في صياغة القرار في منطقتنا، وهناك روسيا والصين والهند ومجموعة دول «البريكس» وهناك صراع عالمي مستشر على الموارد، وهناك ضعف بدا واضحاً وسيزداد أكثر في الفترة القادمة لدول الاتحاد الأوروبي، الذي سينكفىء أكثر محاولاً الحفاظ على مصالح دوله، خاصة بعد أن تهدأ المدافع على الساحة الأوكرانية، انتظاراً لما ستحدثه الإدارة الأميركية الجديدة القادمة للبيت الأبيض خلال أسابيع معدودة من تحولات منتظرة.

وبين ما يجري في سوريا وما يخطط له من مشاريع هيمنة استعمارية، تبقى هناك العديد من الأسئلة رهناً بما ستفرزه الأحداث هناك من تحولات، أخذا في الاعتبار بالدرجة الأساس طبيعة القوى التي تتسيد المشهد هناك، ولو مؤقتا، فما يسمى بجبهة تحرير الشام التي وعدت السوريين بحكومة انتقالية، لازالت على قوائم الارهاب حتى اللحظة من قبل صناعها، على الرغم من تغير مسمياتها اكثر من مرة، وقد طلب منها حتى تشذيب لحى قادتها لتبدوا صاحبة مشروع مدني قابل للحياة، ولو شكلياً، وهي التي تستمد ارثها وتقاليدها الإرهابية من داعش والقاعدة، ومن جانب تحاول حتى اللحظة أن تتماهى مع ما رسم لها من ادوار لتعبر المرحلة بتطمينات عابرة، فيما عينها على الداخل السوري وقد بدأت أصوات قواه الحية في البروز على شكل حلقات وتجمعات مطالبين بدولة مدنية وحريات سياسية وحقوق للمرأة.

فكيف لقوى عبرت المدن والمحافظات السورية بسرعة البرق بعدد محدود من «الموتورسيكلات» أن تحدث كل هذا الزلزال؟، وكيف لرئيس نظام عرف بقسوته ضد معارضيه ولطالما تغنى بشعارات العروبة والقومية ان يتخلى في سويعات عن كل ذلك ويرحل غير مأسوف عليه؟، وكيف لقوى دولية مثل إيران وروسيا ان تترك الساحة هكذا لقوى ارهابية مدعومة استعمارياً، ولا تملك مشروعا لبناء دولة بحجم ومكانة سوريا وتنكفىء بعيداً، والأدهى كيف لعالمنا العربي أن يقبل خانعاً بسقوط دولة بأهمية سوريا أمام تدخلات واطماع تركيا ودولة الكيان الصهيوني التي باتت مسيطرة بالكامل على الأراضي السورية بعد أن دمرت كامل قدرات الجيش السوري؟

من الواضح أن الأحداث في سوريا لن تتوقف عند ما هو قائم حاليا من حالة مراوحة وهدوء نسبي وصولاً لغايات ومشاريع ستطبق لاحقا على ارضنا العربية، ولنتذكر جيدا أن الدول الاستعمارية وأدواتها لم تكتف بسقوط العراق في وحل الطائفية والتقسم، ولا من تدمير اليمن وتقسيم ليبيا والسودان، أو احتواء وإخضاع ونهب وتعطيل قدرات الآخرين في محيطنا العربي، لذا علينا الانتظار لما سيأتي من زلازل قادمة وخراب ستتحمل تبعاته أجيالنا الحالية واللاحقة.

(قف)

شرعنة الإرهاب في سوريا

بعد سقوط نظام بشار الأسد في سوريا، عقب استيلاء المعارضة المسلحة على العاصمة دمشق، برزت تساؤلات حول الأطراف الدولية المنخرطة في الصراع السوري، في حين دار الحديث عن فكرة شرعنة الإرهاب، في سياق أن عددًا من فصائل المعارضة السورية صُنفت كمنظمات إرهابية، لكن ،كما كتب ممدوح ثابت في جريدة «المصري اليوم»، تظل المكاسب والخسائر رهنًا بالتطورات السورية نفسها والقدرة على تأسيس وضع مستقر يمكن من خلاله التعامل مع التحديات والتهديدات الجديدة.

فهد المضحكي

وبحسب المصدر المذكور أعلاه، أكد الدكتور أيمن الرقب، أستاذ العلوم السياسية في جامعة القدس، أنه بات واضحًا بشكل جلي الأجراءات الأمريكية لدراسة رفع تنظيم جبهة تحرير الشام أو بالتحديد أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني) من قائمة الإرهاب، مشيرًا إلى أن الأمريكان شركاء في هذا الأمر، ومن يعتقد أن ما حدث في الأيام الماضية وسقوط نظام الأسد كان مصادفة هو مخطئ.

إن هذا الأمر خُطط له بشكل جيد بتعاون الولايات المتحدة والاحتلال الإسرائيلي وتركيا، و"الأسد" يتحمل مسؤولية الوصول إلى هذا الحال نتيجة تراخيه في ملفات عدة، وفي الوقت نفسه لم يذهب إلى مصالحة حقيقية مع شعبه السوري، وبالتالي كانت عمليات السقوط بشكل دراماتيكي متوقعة، كما أن نية الولايات المتحدة الأمريكية على رفع تنظيم "هيئة تحرير الشام» من قوائم الإرهاب يعطي دلالة بشكل قطعي حول الدور الذي تمارسه الولايات المتحدة في صناعة الإرهاب بشكل عام، وبالتحديد عندما نتحدث عن إرهاب منظم تقوده واشنطن.

وفي هذا السياق، كتب الباحث حسام الحداد، المتخصص في شؤون حركات الإسلام السياسي، إن "هيئة تحرير الشام " نشأت كفرع لتنظيم القاعدة تحت أسم " جبهة النصرة "، وقد تورطت في العديد من الجرائم الإرهابية والانتهاكات بحق المدنيين السوريين، مما جعلها تُدرج على قوائم الإرهاب الدولية.

ورغم محاولة الهيئة في السنوات الأخيرة إعادة صياغة خطابها السياسي وتقديم نفسها كقوة معارضة " معتدلة "، إلا أن جوهرها كجماعة متطرفة لم يتغير. وتعدّ محاولة تقديمها كشريك في العملية السياسية السورية تناقضًا واضحًا مع التصنيف السابق لها، ويثير التساؤل حول نوايا الولايات المتحدة ومدى استعدادها لتجاوز جرائم الجماعة لأسباب سياسية أو إستراتيجية.

لايمكن الحديث عن "معارضة مسلحة" حقيقية في سوريا، خاصة في ظل سيطرة الجماعات الإرهابية على المشهد العسكري للمعارضة . منذ بداية الأزمة السورية، كانت الفصائل المسلحة مدفوعة بخطابات دينية متطرفة ومرتبطة بشبكات إقليمية ودولية تمولها وتدعمها.

«هيئة تحرير الشام» ليست استثناءً؛ بل هي جزء من شبكة الإرهاب التي تستغل الفوضى لتحقيق أجندتها الخاصة. رفع اسمها من قائمة الإرهاب يعطيها شرعية غير مستحقة، وتظُهر تسامحًا مع جرائمها السابقة.

إعلان المسؤول الأمريكي بأن التعامل مع "هيئة تحرير الشام» سيكون مسترشدًا بالمصالح الأمريكية يعكس سياسة واشنطن البراغماتية، التي تضع المصالح فوق المبادئ. الولايات المتحدة التي تقود حملة عالمية لمكافحة الإرهاب تبدو في هذا الموقف مستعدة للتغاضي عن ماضي جماعة إرهابية إذا تحقق مصالحها في مواجهة النظام السوري أو القوى المنافسة في المنطقة.

هذا النهج ليس جديدًا ؛ فقد سبق لواشنطن أن تعاونت مع جماعات مسلحة في أفغانستان والعراق لتحقيق أهدافها، لينتهي الأمر بتفاقم الأزمات التي جاءت تلك التدخلات لمعالجتها.

نقل رسائل إلى المعارضة المسلحة عبر تركيا، تؤكد عدم التعاون مع "داعش» يظهر أن الولايات المتحدة تحاول رسم خطوط حمراء «أخلاقية»، لكنها في الوقت ذاته تعطي ضوءًا أخضر للتعامل مع جماعات أخرى ليست أقل خطورة.

هذه الرسائل تنقل، على حد قوله، إشارة مفاداها أن الولايات المتحدة قد تغض الطرف عن جماعات إرهابية إذا كانت تخدم أهدافًا معينة. هذا النهج يهدد بتعزيز الجماعات المتطرفة وإضعاف الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب.

رفع اسم "هيئة تحرير الشام» من قائمة الإرهاب يحمل رسائل خطيرة إلى الجماعات الإرهابية الأخرى بأن المجتمع الدولي مستعد لتجاوز ماضيها إذا توافقت مع مصالحه السياسية. هذا القرار قد يشجع تلك الجماعات على تغيير إستراتيجياتها وتجميل صورتها إعلاميًا دون التخلي فعليًا عن أيديولوجياتها أو أساليبها العنيفة، على أمل تحقيق اعتراف دولي مماثل. مثل هذه الرسائل تُعد بمثابة دعم غير مباشر للإرهاب، حيث تُظهر أن الالتزام بقيم حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب يمكن تجاوزه إذا كانت هناك مكاسب سياسية وإستراتيجية.

القرار يُضعف مصداقية التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب ويعطي انطباعًا بازدواجية المعايير. كيف يمكن تفسير هذا التوجه للدول التي تحارب الإرهاب في مناطق أخرى، مثل أفريقيا أو الشرق الأوسط؟ عندما يرى المجتمع الدولي أن قوة متطرفة كانت جزءًا من شبكة "القاعدة» يمكن أن تحصل على الشرعية، فإن ذلك يخلق فجوة في الثقة ويعقد التعاون بين الدول في مكافحة الإرهاب. هذه الازدواجية تُظهر أن الحرب على الإرهاب ليست مبنية على مبادئ ثابتة، بل على المصالح السياسية، مما يُضعف الدعم الشعبي والدولي لهذه الجهود.

على المستوى السوري المحلي، إشراك "هيئة تحرير الشام» في العملية السياسية السورية لن يؤدي إلى الاستقرار، بل سيزيد من تعقيد الأزمة ويعمق الانقسامات. الجماعة، التي تحمل تاريخًا من العنف والتطرف، ستُواجه برفض شعبي وسياسي من أطراف سورية ودولية أخرى، مما يعرقل أي محاولات للوصول إلى تسوية شاملة. علاوة على ذلك، منح الشرعية لجماعة متطرفة كهذه قد يدفع فصائل أخرى إلى التشدد كوسيلة لفرض نفسها على الساحة السياسية، مما يؤدي إلى تصعيد العنف وتأخير أي مسار نحو السلام.

سيناريوهات سوريّة متوقعة

كان من المتعيّن أن يسقط حكم الرئيس السوري السابق بشار الأسد في عام ٢٠١١، شأن رؤساء عرب آخرين في المشرق والمغرب العربيين: زين العابدين بن علي، حسني مبارك، معمّر القذافي، علي عبدالله صالح، في موجة السقوط المدوي يومذاك. توفّر للأسد ما لم يتوفر لسواه من أوجه دعمين، إقليمي ودولي، فرضها موقع سورية الجيوستراتيجي المهم جداً بالنسبة للداعمين. يمكن وصف ما جرى في سورية، أخيراً، بأنّه النسخة المؤجلة من أحداث ٢٠١١.

د. حسن مدن

ومن المبكر جداً توقّع كيف ستسير مجريات الأحداث داخلياً، بعد سقوط نظام بشارالأسد، وكيف ستؤثر هذه المجريات على الوضع العربي عامة، لا بل والوضع الإقليمي، بالنظر إلى أهمية سوريا من كافة الأوجه، كونها دولة مفصلية في المنطقة، وما يجري فيها له انعكاساته في محيطها.

على خلاف التوقعات السابقة من أن التحوّل في سوريا، من النظام الذي كان قائماً إلى ما بعده، سيكون دموياً، فإن لحظة سقوط نظام الأسد مرّت بسهولة نسبيّاً، وساعد في ذلك أنّ النظام قد تهاوى من داخله، وفقد أوجهاً رئيسية من الدعم التي كانت تقدّم له من حلفائه، إقليمياً ودولياً. وبعد مرور حوالي أسبوعين على سقوط هذا النظام، فإنّ الخطاب المرسل من القيادة الجديدة، على لسان وجهها الأبرز أحمد الشرع، يقدّم تطمينات إلى الداخل والخارج، حول طبيعة الخطاب السياسي المنتظر من دمشق الجديدة، وسط مخاوف ليست خافية، أولاً؛ من قطاعات واسعة من المجتمع السوري المعروف بتنوعه الطائفي والمجتمعي، وتراثه الثقافي – الاجتماعي المنفتح، من أن يفرض على سوربا نظام إسلاموي متشدد، يتسق مع خطاب الجماعات الإسلامية المسلحة المناوئة للنظام السابق وكان لها دور في إسقاطه، أما على صعيد الإقليم، ومن واقع تجارب سابقة، في مصر وتونس وسواهما غداة أحداث عام 2011، فهناك خشية من إعادة «تصدير» ما جرى في سوريا إلى بلدان عربية أخرى.

في التعامل مع هذه الخشية الإقليمية، العربية تحديداً، أكثر الشرع من القول إنّ أولويته ستكون سورية داخلية، وأن الغاية هي تأمين استقرار سورية وعودة المهجرين، والنهوض بوضع البلد، وبالغ أكثر مما ينبغي في طمأنة إسرائيل من أنّ الدخول في مواجهتها ليس مطروحاً في أجندة القيادة الجديدة، كون سورية منهكة من الظروف الصعبة التي عانت منها بسبب سياسة النظام السابق، رغم قيام إسرائيل باحتلال أراض سورية استراتيجية مباشرة بعد سقوط الأسد. أما في التعامل مع الخشية الداخلية فقد سعى، أيضاً، للطمأنة، من خلال مفردات خطابه التي نأت، قدر الإمكان، عن الخطاب المعتاد من الجماعات الإسلامية الآتي هو شخصيّا منها، بالنظر إلى تاريخي الحزبي والسياسي المعروف، وتنال هذه الطمأنة رضاً ملحوظاً عند المتخوفين، رغم أنّ الأمر لا يخلو من ممارسات متفرقة، تبثّ على وسائل التواصل، تظهر أنّ الطبع يغلب التطبع، ما يتطلب تدابير فعلية وصارمة من القادة الجدد تقرن تطميناتهم بالأفعال الملموسة.

سورية اليوم في مرحلة مخاض حاسم. الاحتمالات مفتوحة على مصراعيها، وبينها الاحتمالات السلبية أو السيئة، والتي قد لا تنجم بالضرورة من سلوك القادة الجدد، أو من سلوكهم وحدهم، وإنما من تضارب الأجندات الدولية والإقليمية تجاه المستقبل السوري. لقد تلقّت إيران ضربة كبيرة بسقوط الأسد، ووجدت نفسها مكرهة على مغادرة سوريا، وليس واضحاً بعد ما إذا كانت هذه الخسارة قد أفقدتها كلياً أي هامش للمناورة، وتختلف التفاصيل بالنسبة لروسيا، الداعم الدولي الأكبرلنظام الأسد، التي أظهرت براغماتية واضحة في التعامل مع مستجدات ما بعد سقوطه، وسط تطمينات القيادة الجديدة لها حول وضع قاعدتيها العسكريتين على الساحل السوري، ولو مؤقتاً، ربما بطلب تركي، كون انقرة حلّت محل طهران في التأثير على القرار السياسي في دمشق، بل وأصبحت اللاعب الإقليمي الأكثر نفوذاً فيها، خاصة وأن جزءاً من الأراضي السورية هو، فعلياً، تحت سيطرتها منذ سنوات، وبات الطريق ممهداً لها أكثر للسيطرة على المزيد منها في نطاق مواجهتها لخصومها الكرد، الذين، يحظون، بدورهم، بغطاء أمريكي، ليس واضحاً بعد كيف سيتعامل معه الرئيس المنتخب دونالد ترامب.

هذه الشبكة من التناقضات والتقاطعات تحمل بعض المحللين إلى عدم استبعاد سيناريوهات باعثة على الشؤم، من أن تجد سورية نفسها أمام سيناريو مشابه لذاك الذي مرّت وتمرّ به ليبيا، خاصة على خلفية التعدد الطائفي والإثني في البلد، ما قد يؤدي إلى تفككها.

سيناريو مثل هذا ليس غاية قادة دمشق الجدد ولا في مصلحتهم. وكل الحريصين على مستقبل سورية والأمن في الإقليم مطالبون بالعمل على تفاديه، وهو أمر ممكن جداً، لو تضافرت الإرادات. تتطلب مواجهة التحديات الحقيقية الكبيرة والتصدي لها، حكمة وبعد نظر من جميع المعنيين، وبالطبع فإن المسؤولية الأكبر تقع على عاتق أصحاب القرار الجدد، الذي عليهم أن يدركوا بأن المرحلة المقبلة أصعب بكثير مما سبقها.

المسؤولية الأكبر تقع على عاتق أصحاب القرار الجدد وعليهم أن يدركوا بأن المرحلة المقبلة أصعب بكثير مما سبقها

بصراحة

سقوط حكم بشار الأسد

تتسارع الأحداث في المنطقة وتحديداً في غالبية بلاد الشام (سوريا، لبنان، فلسطين)، فمنذ حوالي خمسة عشر شهراً يستمر العدوان والقتل الصهيوني وصور الإبادة الجماعية على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة في واحدة من أفظع المجازر دموية في القرن الحادي والعشرين، حيث قُتِلَ أكثر من خمسين ألف فلسطيني غالبيتهم من الأطفال والنساء وتجاوزت أعداد الجرحى مائة ألف، فضلاً عن آلاف المعتقلين، وتمَّ تدمير البنية التحتية فَلم يسلم لا الحجر ولا الشجر في قطاع غزة، والعالم يتفرج على تلك المذبحة الدموية ولا يحرك ساكناً لوقفها.

فاضل الحلیبي

وفي لبنان وتحديداً في السابع والعشرين من نوفمبر 2024، توقَّف إطلاق النار بعد اتفاق بين الدولة اللبنانية والكيان الصهيوني بوساطة الولايات المتحدة الأمريكية، فبعد قتل أكثر من أربعة آلاف، وآلاف الجرحى، وفقد حزب الله أمينه العام حسن نصرالله والعشرات من أبرز قادته العسكريين والمئات من شهداء المقاومة منذ بدء العدوان الصهيوني على غزة في 8 أكتوبر 2023، اضافة إلى تدمير العديد من المباني في الضاحية الجنوبية ببيروت، وقرى الجنوب والبقاع وبعلبك والهرمل وغيرها من مناطق لبنانية أصابها العدوان الصهيوني، وبعد صمود المقاومة في الجنوب اللبناني وإطلاق مئات الصواريخ على المستوطنات في شمال فلسطين المحتلة وتل أبيب وحيفا وبعض البلدات الصهيونية، مما سرَّع من توقيع الاتفاق، ولكن الخروقات الصهيونية لازالت مستمرة على القرى اللبنانية في الجنوب اللبناني.

الحدث الأهم هو سقوط النظام السوري في الثامن من ديسمبر 2024 ، بعد انهيار جيشه مما سرَّع دخول قوات المعارضة المسلحة بقيادة هيئة تحرير الشام، المصنَّفة دولياً منظمة إرهابية، واليوم تطرح خطاباً سياسياً مغايراً، فهل يلتزم قادتها بتعهداتهم بأن التغيير لصالح السوريين جميعاً، سوف تتَّضح الأمور خلال الفترة الانتقالية، هل هم بالفعل يريدون سوريا لكل السوريين، أم هناك أجندة مخفية؟

جاءت نهاية النظام السوري سريعة ومفاجئة، وأسباب سقوط النظام عديدة، انهيار الجيش السوري، فالرئيس المخلوع لم يستمع إلى نصائح حلفائه الروس والإيرانيين، وأضاع فرصاً عديدة من أجل إحداث التغيير والإصلاح السياسي وإشاعة الديمقراطية ومشاركة القوى الوطنية والديمقراطية المعارضة في السلطة من خلال انتخابات رئاسية ونيابية حرة ونزيهة بإشراف جهات محايدة عربية ودولية، ربما يقول قائل إن البكاء على اللبن المسكوب لن يغير شيئاً من الواقع الحالي، لكن مشكلة الحكام والقادة العرب هي التمسك بالسلطة بالنار والحديد، وممارسة كل أشكال الاضطهاد والاستبداد ضد شعوبهم، حوَّلوا بلداننا العربية إلى سجون ومعتقلات للمعارضين، وأحاطوا أنفسهم ببطانة فاسدة، وتفشت ظواهر الفقر والجوع وهدر كرامة الإنسان، كل هذه المآسي وانتهاكات حقوق الإنسان، لا تهم حكامنا العرب، كما أنهم لا يتعظون من تجارب الحكام الطغاة والمستبدين الذين حكموا في أكثر من بلد حول العالم ، وكان مصيرهم مزبلة التاريخ.

النظامان البائدان في العراق وسوريا، البلدين اللذين حكمهما حزب البعث، مارسا ممارسات فظيعة ضد المعارضة، فتمَّ سجن وتصفية رفاقهم أولاً من القيادة القومية والقطرية وبعدها جاء الدور على المعارضة الديمقراطية والتقدمية بما فيهم الذين كانوا شركاء لهم في الجبهات الوطنية التقدمية، التسلط وحكم الفرد كانا ثوابتَ راسخةً لدى النظامين، ولدغدغة عواطف الجماهير الفلسطينية والعربية، يرفعون الشعارات القومية مثل الوقوف مع القضية الفلسطينية، ولكن أفعالها شنيعة تجاة الفلسطينيين، فهل ننسى ماذا فعلوا بهم في مخيم تل زعتر الفلسطيني عام 1976 في لبنان، ومحاصرة المخيمات الفلسطينية هناك عام 1984 من طرف النظام السوري، الذي بعد سقوطه تمَّ فتح السجون، وبالأحرى المقابر، والتي خرج منها المعتقلون والسجناء السياسيون فكان الكثيرون منهم فاقدي الوعي والذاكرة، ناهيك عن قضايا الفساد وسرقة أموال الشعب من قبل المتنفذين في السلطتين في العراق وسوريا، ما يجعل سقوط مثل هذه الأنظمة السياسية غير مأسوف عليه.

السؤال هل القوى الجديدة التي استلمت السلطة في سوريا، وهي قوى دينية متطرفة تؤمن بالديمقراطية والتعددية السياسية والفكرية وتحترم حقوق المرأة والإنسان؟. المؤشر الحالي يثير القلق والريبة حيث حكومة تصريف الأعمال جاءت من لون واحد فقط، أما الشيء الآخر المقلق فهو الموقف من القضية الفلسطينية، فالكيان الصهيوني استغلَّ الوضع الجديد في سوريا وقام بمئات الاعتداءات على المنشآت العسكرية للجيش السوري، واحتلّ قرى ومناطق عديدة في الجنوب السوري ، فيما اكتفت السلطة الجديدة بموقف خجول تجاه تلك الاعتداءات الصهيونية بعد حوالي خمسة أيام.

الأشهر القادمة سوف تتضح ملامح الحكم الجديد في سوريا، فاللاعبون الإقليميون والدوليون الذين كانوا مساهمين فاعلين في إسقاط النظام السوري، يريدون من سوريا أن تتقاطع وتتوافق مع أهدافهم ومصالحهم المستقبلية والاستراتيجية، لا يهم مَنْ الجهة أو التيار الذي يحكم في دمشق، الأهم بأن لا يخرج عمَّا هو مرسوم له، وأن لا يدخل في حرب مع الكيان الصهيوني حتى لو احتلَّ أراضٍ سورية. يريدون سوريا منزوعة السلاح، ضعيفة، يمكن أن يغضُّوا النظر عن شروط بناء سوريا التي يجب أن تكون للسوريين جميعًا من خلال انتخابات رئاسية ونيابية وتحترم فيها حقوق الإنسان والمرأة والأقليات والسماح بتداول السلطة، من خلال إصدار دستور جديد فيه الحقوق والواجبات واضحة يعبِّر عن الفئات والأطياف في المجتمع السوري، يعبِّر عن دولة القانون والمؤسسات.

عانت سوريا من أربعة وخمسين عاماً من حكم الفرد والدكتاتورية، فهل يتحقق حلم السوريين والسوريات في حياة حرة وديمقراطية تُصان فيها كرامة الإنسان بلا خوف ولا بطش ولا معتقلات وسجون؟

هل يتحقق حلم السوريين والسوريات في حياة حرة وديمقراطية تُصان فيها كرامة الإنسان بلا خوف ولا بطش ولا معتقلات وسجون؟

ماذا بعد سقوط بشار الأسد

منذ تاريخ ٢٠٢٤-١٢-٢٧ والتطورات السياسية في سوريا متسارعة، وقد بلغت ذروتها بسقوط النظام الحاكم وهروب رئيسه بشار الأسد إلى روسيا. التطورات الدراماتيكية بتقدم الجماعات المسلحة بقيادة جبهة تحرير الشام نحو حمص ودمشق وانسحاب الجيش السوري، لم تكن عشوائية بل مخطط لها من قبل دول إقليمية ودولية كبرى.

الشرارة الأولى كانت في ٢٠١١ عندما اندلعت الاحتجاجات الشعبية في المدن السورية ومطالبتها النظام الحاكم بضرورة إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية تنقل البلاد من الاستبداد إلى واقع ديمقراطي واجتماعي أفضل. غير أن قوات الجيش تعاملت بوحشية مع المحتجين بدلاً من الاستماع إلى صوت العقل وتنفيذ مطالب الشعب العادلة.

جلال إبراهيم

المخاوف الكبيرة تتمثل في سيطرة الجماعات الإسلامية المتشددة والتكفيرية على السلطة وإدارة البلاد دون مراعاة للتنوع الديني والطائفي والعرقي للسوريين

المفصل الأهم والأخطر في تطور الأزمة السورية كان في تدخل القوى الخارجية ودعمها لطرفي الصراع: المعارضة ونظام الحكم. لتدخل سوريا في حالة حرب مستمرة بين دول كبرى على أراضيها، والضحية كانت سوريا أرضًا وشعبًا.

إذا كان نظام الحكم الساقط يُحسب له وقوفه ومساندته لحركات المقاومة الفلسطينية واللبنانية ضد الكيان الصهيوني، فإن ذلك لا يبرر حالة الاستبداد والظلم التي مارسها النظام لعقود ضد شعبه. وما التحول المفاجئ في الموقف الروسي والإيراني لبشار الأسد وتركه وحيدًا في مواجهة الجماعات المسلحة إلا درس بليغ بأن الضامن الأول للحكم هو الشعب وليس الجيوش والدول الأجنبية.

السؤال الكبير الذي يطرح نفسه في هذه المرحلة، ماذا بعد سقوط نظام البعث في سوريا؟

لا شك أن سقوط بشار الأسد سيترتب عليه تداعيات معقدة ومتشابكة، نظرًا للطبيعة المركبة للوضع السوري، الذي يشمل قوى إقليمية ودولية وفصائل داخلية ذات مصالح متباينة. ما لا يتمناه السوريين والمحبين لسوريا، أن يؤدي الفراغ السياسي والأمني إلى إنزلاق البلاد إلى سيناريو الفوضى والصراعات الداخلية من أجل التنافس على السلطة.

المخاوف الكبيرة تتمثل في سيطرة الجماعات الإسلامية المتشددة والتكفيرية على السلطة وإدارة البلاد دون مراعاة للتنوع الديني والطائفي والعرقي للسوريين. وما يعزز من هذه المخاوف الموقف الرسمي للعديد من دول الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك بعض الدول العربية في انتقائية التصنيف للمنظمات والجماعات الإرهابية بما يخدم توجهاتها ومصالحها.

السيناريو الثاني السيئ هو توسع النفوذ الإقليمي والدولي على حساب سوريا وشعبها. فالقوى الدولية: روسيا وأمريكا، والقوى الإقليمية: تركيا والكيان الصهيوني وغيرها، ستسعى إلى ملئ الفراغ وضمان حماية مصالحها وتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية واستراتيجية واسعة.

وبات من الواضح أن مواقف الدول العربية تجاه إسرائيل متباينه وتعتمد على المصالح الفردية لكل دولة. ففي السنوات الأخيرة، شهدت المنطقة تحولات جذرية، حيث بدأت بعض الدول العربية بالتطبيع مع إسرائيل تحت مظلة المصالح الأمنية والاقتصادية المشتركة، مبررة ذلك بالخوف من تهديدات إقليمية متمثلة في إيران. والعامل الطائفي لعب دورًا كبيرًا في تسريع عملية التطبيع وتباين المواقف في دعم فلسطين.

السيناريو الثالث وهو ما يتمناه كل المحبين لسوريا، هو الوصول إلى حل سياسي وانتقال السلطة بصورة سلمية. ففي حال وجود توافق محلي ومدعوم إقليميًا ودوليًا، بالإمكان الدفع باتجاه حل سياسي يشمل تشكيل حكومة انتقالية تضم جميع الأطراف السياسية الفاعلة.

أما في حال فشل الحل السياسي، قد تتجه سوريا نحو التقسيم الفعلي إلى مناطق نفوذ متعددة: شمال شرق تحت سيطرة الأكراد وبدعم أمريكي، غرب تحت النفوذ الروسي، شمال تحت النفوذ التركي، وغير ذلك من التقسيمات المحتملة.

لا شك أن نجاح سوريا في تجاوز أزمتها يعتمد على قدرة السوريين، بدعم –صادق– من المجتمع الدولي على بناء نظام سياسي شامل ومستقر يحفظ وحدة البلاد

عـن ميرزا القطـــري مـــرة أخـــرى

في مطلع شهر نوفمبر الماضي، تداولت مواقع التواصل الاجتماعي خبراً عن رجل الأعمال البحريني ميرزا إبراهيم القطري يقول إن الرجل كان في رحلة عمل إلى الصين لمتابعة أعماله التجارية، ولسببٍ ما تعرض لحادث سقوط في مصنعٍ لتعبئة الأغذية. نُقل القطري إلى أحد مشافي بكين مصاباً ببنزيف في الرأس والرئة وعدّة كسور في مواضع مختلفة من جسمه. سارعت العائلة إلى الالتحاق به فور تلقي الخبر. ظلّ القطري في العناية المركزة لأكثر من شهر ولم يفق إلا منذ عدة أيام فقط للبدء في مرحلة العلاج الطبيعي، وعلى مدى أسبوع ظلّت مواقع التواصل تكتب عن القطري وتدعو له بالشفاء والعودة إلى مواصلة أعماله وتجارته.

عرفت القطري منذ 24 عاماً، فقد حضر إلى مبنى الصحيفة شاكياً متظلماً. كانت البحرين تتهيأ وقتها لإعلان انطلاق المشروع الإصلاحي والذي انعكس إيجابا وحيوية على الصحافة. تلقيت في هذه الفترة قصصاً عديدة وقعت للمواطنين في حقبة سريان قانون أمن الدولة في التسعينات. نشرت قصة القطري تاجر الفواكه والخضروات الشهير في ذلك الوقت، وهي المهنة التي ورثها عن أبيه منذ الخمسينات، كان القطري يسجل اسمه كرقم مهمّ في عالم تجارة الفواكه والخضروات لكنّ نكسة كبرى وقعت له في العام 1996 أعاقت مسيرته وعطّلت أعماله وتجارته.

وجد القطري نفسه متهماً بحيازة منشورات سياسية خلال أحداث التسعينات، ودخل السجن لمدة 14 شهراً، وخلال فترة مكوثه في السجن أقدمت البلدية على اغلاق محلاته التجارية وأمرت وزارة الأشغال والكهرباء بإلغاء عقد الكهرباء والماء، وجرى ترحيل عمّاله، وأقدم بعضهم على سرقة ما توفر بين يديه من مال ومستندات وبيانات وأجهزة كمبيوتر تخصّ الشركة ما تسبب في ضياع حقوقه وحقوق الدائنين لاحقاً، وفي التفاصيل التي رواها أن البلدية وضعت يدها على محلاته، وأمرت أهله بإخلائها خلال ساعتين بدعوى حاجة البلدية إليها لاستحداث مشروع جديد. فشلت جهود محامي القطري وأهله وشركائه التجاريين في منع هذا الإجراء المجحف، واعتبر المحامي أن تصرف البلدية غير قانوني، إذ لا يحقّ لها إخلاء محلات مواطن غائب أو غير موجود تحت أي ذريعة. انتهت المدة الممنوحة ونفّذت البلدية أوامرها وألقت البضاعة في الشارع، وصادرت محلاته التي لم تكن ضمن القضية أو الإشكالية السياسية أو موضوع التهمة كما يقول القطري.

بعد الإفراج عنه في عام 1997، عمل القطري على حصر خسائره الكثيرة والتي ناهزت المليون دينار. كتب إلى وزير البلديات وقتها رسالة مطوّلة عرض فيها لكل التجاوزات الإداريـة التي مورست بحقه وأعاقت عمله ووقفت سداً منيعاً حال دون استعادة نشاطه التجاري إلى سابق عهده. وحسب محامي القطري فإن أغلب التجاوزات التي أقدمت عليها البلدية لا تستند إلى قانون، وفي مفاوضات التسوية مع البلدية جرى إرغام القطري على شطب دعوى التعويض القضائية التي أقامها ضدها، وفضّ الاعتصامات مقابل تأسيس صلح ودي بعيداً عن المحاكم وبما يحفظ حق الأخير ما أمكن في بعض الخسائر الضخمة التي تعرّض لها، وبموجب التسوية التي عرضها عليه مدير الشؤون الإدارية في البلدية وقتها، يحصل القطري على تعويض عيني، قطعة أرض يقيم عليها محلاته التجارية الجديدة نظير رسوم رمزية لتعويض جزء من خسائره.

ارتاب القطري في هذا الاتفاق المبدئي وغير الموثق، لكنه قبله في النهاية مضطراً، وظلّ على تواصل مع البلدية بعد أن علم أن ملف القضية والتّسوية أصبحّ على مكتب الوزير، ومـرّت الشهور والسنوات وتعاقب على البلدية عدّة لوزراء، والقطري ينتظر، والملف ينقل من إدارة إلى أخرى، فاذا حضر الوزير، سافر المدير وإذا حضر المدير قيل له إن الوزير لم يقرأ التقرير، لكن الجملة التي ظلّ يسمعها مراراً هي أن «الإدارة الحالية غير مسؤولة عن أخطاء الإدارات السابقة «. وخلال هذه الفترة لجأ القطري إلى الإعتصام أمام مبنى البلدية والكتابة والشكوى للصحافة ولغرفة التجارة والصناعة وللجمعيات الحقوقية ولكل صاحب نفوذ رسمي وأهلي، يقرّ القطري أن الأبـواب كانت متاحة للشكوى لكن في المحصلة النهائية ينتهي الأمر إلى لا شيئ ويعود صفر اليدين.

حين نشرنا حكاية القطري وعد وزير البلدية يومها بمتابعة القضية بنفسه، لكن القصّة التي نسجت خيوطها في العام 1996، أي منذ 27 عاما لم تبلغ شاطئ الأمان ولم ترسو على أي نتيجة ولم تجبر خاطر الرجل رغم حصوله على ردّ الاعتبار في العام 2000 .

استعاد القطري حيويته التجارية نسبياً ونهض من عثرته الأولى. لقد تخطى الرجل عقبة كبيرة في بواكير عمره وفي ذروة صعوده التجاري، ونأمل أن يجتاز الامتحان الثاني المتعلق بصحته. لقد خضع لعددٍ من العمليات الجراحية بعد حادثة السقوط ولا تـزال تنتظره أخـرى بعد التماثل للصحة، ونسأل الله أن يمدّه بالشفاء، وأن يعوّضه خيراً في قادم الأيام.

عصمت الموسوي

ميرزا القطري

نقـد النســق السيـاســي العــربــي

في الوقت الذي تعمّ فيه الفوضى أجزاءً أساسية في العالم العربي، ويظهر التفكّك أمراً واقعاً في عدد من مجتمعاته ودوله، وفي ضوء غياب أي ملامح جدية لبناء الاستقرار من جديد، فإن وعي هذه الظاهرة التاريخية المتمثّلة بشكل كبير في تداعي الدول الوطنية التي كانت قائمة، انطلاقاً من ضرورات عملية، يستدعي في الفكر السياسي إعادة النظر إلى ما يجري من خلال الأنساق، وليس فقط من خلال البنى الاجتماعية التاريخية.

حسام ميرو

إن تداعي أو حتى فناء النسق القديم يضع مجتمعات ودولاً بأكملها اليوم أمام تحديات وجودية، ذات طابع صراعي، وسيكون الفشل في حسم الصراع لمصلحة نسق وطني مواطني جديد

ومن جملة ما يحتاج المراجعة والتفكّر والنقد المفاهيمُ، ليس بوصفها مجرّدات، بل بوصفها جزءاً من نسق، أو أنساق، أي من خلال العلاقات التي تحكم العناصر الموجودة في النسق، فعلى سبيل المثال، إن أي نقد يوجّه اليوم لتداعي مفهوم الوطنية في الدول العربية التي طالتها الحروب والفوضى والانقسام غير ممكن عملياً من دون وعي حالة انهيار أنساق قديمة، فقدت إمكانيات تماسكها.

في نقد عملية تداعي الأنساق، قد لا يكون مرغوباً، إلا بشكل حذر ونسبي، إعطاء معنى كبير للقيم المجرّدة، إذ إنه من الخطورة بمكان اعتبار أن القيم المجرّدة موجودة بشكل مستقل عن النسق الذي تتشكّل فيه، وتأخذ مضمونها وملامحها من العمليات التي تحكمه، أي من خلال تفاعل وجدل الثابت والمتغيّر داخل النسق نفسه.

في هذا السياق، أيضاً، هناك خطر موجود ومستمر في فهم ظاهرة الدول الوطنية في العالم العربي يتمثّل في منح بعض العناصر المركزية قيمة أكبر من القيم التي تعدّ هامشية أو طرفية، وهذا الخطر لا ينفي، ولا ينبغي أن ينفي، أهمية العناصر المركزية، مثل عنصر السلطة، الذي يعدّ مركزياً في مجمل التحليل السياسي، لكن من الضرورة بمكان إعطاء العلاقات التي تحكم العناصر الأولوية في فهم تشكل النسق أو الأنساق الاجتماعية، بما فيها عنصر السلطة، وعدم اختزال هذا العنصر/ السلطة فقط في السلطة السياسية، وهي الجزء الأكثر بروزاً من هذا العنصر، لكنها ليست كل العنصر، أو بالأحرى، إن السلطة موجودة في كامل النسق، وفي مجمل عملياته.

قوة النسق وبقاؤه وتطوّره أو حتى اضمحلاله وفناؤه، مسائل مرهونة بثلاثة شروط علائقية أساسية، هي حدوث تعديلات ما في مكوّنات النسق، وتحولات تطول العلاقات بين مكونات النسق، أو علاقات النسق بمحيطه، وهذه الشروط هي التي تحدّد مسار النسق، ويلعب فيها عامل التغيّر دوراً كبيراً، على حساب عوامل الثبات، وبالتالي إن حياة النسق، أي تواصل قدرته على الفعل مرهونة بإدارة العلاقة بين عوامل التغيّر وعوامل الثبات، وهي في نهاية المطاف، أي عوامل التغيّر وعوامل الثبات تتفاعل هي الأخرى مع بعضها، إذ لا يمكن افتراض أن عامل الثبات سيبقى بنفس القوة والتماسك والحيوية.

ما تواجهه الدولة الوطنية العربية من أزمات مصيرية وجودية، كالتي عرفتها البلدان التي انهار فيها النسق السياسي، أو فقد إمكاناته القديمة، يمكن فهم أسبابها ونتائجها، انطلاقاً من رصد وملاحظة ونقد سوء إدارة العلاقة بين الثابت والمتحول في النسق، ففي الوقت الذي تعاند فيه السلطة السياسية، بوصفها مكوناً مركزياً في نسق الدولة الوطنية، متطلبات التحوّل الضرورية للتكيّف مع التحولات التي طالت طبيعة مكونات النسق الأيديولوجية والاقتصادية ومراكز القوى، أو العلاقة بين مكوناته، مثل العلاقة بين السلطة والمجتمع، والعلاقة بين السلطة والفضاء العام، أو العلاقة مع التحولات في المحيط الإقليمي، يصبح من غير الممكن عملياً المحافظة على النسق في شكله وصورته القديمين.

وإذا كانت الدولة الوطنية العربية، بوصفها نسقاً، في معظمها، استمدّت شرعيتها التأسيسية من علاقات النسق مع الخارج/ الاحتلال، أي بناء النسق، انطلاقاً من وطنية عامة، هي نقيض الخارج، في لحظة تاريخية، كان هذا التناقض واقعاً، بل ضروري، في عملية التأسيس الأولى، لكن هذا العامل في بناء الوطنية، بوصفه عنصر ثبات في النسق، أخذ مع الوقت يفقد الكثير من ممكناته الواقعية، في مواجهة أزمات داخلية، تتمثل في المسائل الأساسية الحاكمة للدولة، أي القانون والعدالة والمشاركة في صناعة القرار والتوزيع العادل للثروة وحرية الرأي، وغيرها من القضايا التي أصبحت أكثر إلحاحاً مع الوقت.

إن العوامل الحاكمة للدولة (العقد الاجتماعي) هي في واقع الحال ذات صلة عضوية بمفهوم المواطنة نظرياً وعملياً، وإذا كان هذا المفهوم لم يكن متبلوراً في لحظة تأسيس الدولة الوطنية العربية فإن استمرار تغييبه، والمناورة عليه أيديولوجياً، كان سبباً رئيسياً في حدوث خلل في العلاقات داخل النسق، خصوصاً العلاقات التي تمنح مكوّن السلطة الشرعية، وبالتالي، فإن تآكل تلك الشرعية من وجهة نظر مواطنية، أي عدم قدرتها على تطوير النسق القديم إلى نسق حديث وحداثي، كان أحد أسباب تداعي النسق ككل، وليس فقط تآكل السلطة كلّها، أو أجزاء مهمة منها.

إن تداعي أو حتى فناء النسق القديم يضع مجتمعات ودولاً بأكملها اليوم أمام تحديات وجودية، ذات طابع صراعي، وسيكون الفشل في حسم الصراع لمصلحة نسق وطني مواطني جديد الوصفة المثالية لاستمرار وتعدّد الحروب في مجتمعات تبدّد نسقها القديم.

الشـــرق والغـــرب

كيف تؤثر الصراعات الجيوسياسية على الاقتصاد

شهد العقد الماضي تحولا في التكامل التجاري العالمي. إن ظهور الصين كقوة عظمى جديدة يمكن أن يؤدي إلى منافسة استراتيجية بينها وبين الولايات المتحدة، حيث تسود القوى الجيوسياسية والرغبة في الحد من الاعتماد المتبادل على التعاون الدولي متبادل المنفعة: الصراعات الجيوسياسية تقود بالفعل السياسة التجارية بشكل متزايد، كما كتب كارلوس جويس من معهد واشنطن للأبحاث. جامعة كاليفورنيا، سان–دييغو وإدي بيكرز من منظمة التجارة العالمية. وفي دراستهما، قرر جوس وبيكرز وضع نموذج لما يمكن أن يحدث إذا انقسم النظام التجاري العالمي في نهاية المطاف إلى كتلتين – تتمحور حول الولايات المتحدة وتتمحور حول الصين.

حسين الشويخ

إن الدول والمناطق التي ستنضم إلى أي كتلة في حالة حدوث تفكك افتراضي للعالم يمكن الحكم عليها من خلال تشابه سياساتها الخارجية، ويمكن الحكم على هذا التشابه على أساس الأصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة على مدى العقود السابقة . ويقول المؤلفون إنه من البديهي أن الدول التي تصوت بشكل مماثل في الأمم المتحدة تتشابه في سياساتها الخارجية. وقاموا بتصنيف جميع البلدان من حيث تشابه سياساتها الخارجية مع الولايات المتحدة أو الصين.

وتظهر الخريطة الناتجة للعالم ثنائي القطب أن الكتلة الغربية المتمركزة حول الولايات المتحدة ستشمل كندا وكل أوروبا وأستراليا مع نيوزيلندا وكوريا الجنوبية واليابان، بالإضافة إلى جزء من أمريكا الجنوبية – بيرو وتشيلي والأرجنتين وباراجواي، أوروغواي. أما بقية دول أمريكا اللاتينية، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وآسيا الوسطى فسوف تقع في مكان ما في المنتصف، حيث يكون بعضها أقرب إلى الولايات المتحدة وبعضها أقرب إلى الصين. وتمثل الكتلة الشرقية ذات التوجه الصيني الهند وشمال أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وروسيا.

الجغرافيا السياسية والتجارة

وكلما كانت العلاقات التجارية أوثق بين البلدان، كلما ارتفعت تكلفة التفكك على العالم، وتضاءلت الحوافز لإعادة تنظيم التجارة العالمية. وبناء على ذلك، قام خبراء من بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس بتحليل العلاقات التجارية بين كتلتي الدول بعد التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2 مارس 2022 على قرار يطالب روسيا بسحب قواتها المسلحة على الفور من أراضيها. أوكرانيا. وتبين أن الدول التي صوتت لصالح القرار (141 دولة) أكثر اندماجا مع بعضها البعض بكثير من الدول التي امتنعت عن التصويت (35 دولة) أو صوتت ضد (5 دول). وعلى العكس من ذلك، بالنسبة لهذه الكتلة من البلدان، فإن الحصة الغالبة من الواردات والصادرات تأتي من البلدان التي صوتت لصالح القرار. ويشير هذا إلى أن تكاليف التعطيل المحتمل للتجارة العالمية ستتحملها الكتلة الممتنعة عن التصويت بشكل غير متناسب – وهو ما يمكن بدوره أن يقلل من حافز الكتلة للقيام بذلك، كما يأمل الخبراء.

ثم قام المؤلفون بوضع نموذجين لسيناريوهين للفصل: الوقف الكامل للتجارة بين الكتلتين والفرض المتبادل لرسوم الحماية. تم تصميم كل من السيناريوهين بدوره في نسختين: مع الحفاظ على تبادل المعرفة وبدونها.

ويُظهر كلا السيناريوهين، كما هو متوقع، إعادة توجيه التجارة بين دول الكتلتين، مما يتسبب في انخفاض كبير في رفاهية جميع البلدان. ووفقاً للتقديرات، فإن الرفاهية العالمية بحلول عام 2040 ستكون أقل بنسبة 5٪ مما لو لم ينقسم العالم إلى كتلتين تجاريتين. ومع ذلك، فإن حجم الخسائر يختلف اختلافا كبيرا بين البلدان. وتتراوح خسائر الرفاهة الاجتماعية في الكتلة الغربية من سالب 1٪ إلى سالب 8٪، بمتوسط يبلغ سالب 4٪. تتراوح خسائر الكتلة الشرقية من –8٪ إلى –11٪، بمتوسط –10.5٪.

ويوضح المؤلفون أن عدم التماثل في الخسائر يرتبط بمستويات مختلفة من الإنتاجية في بلدان الكتلتين. إن شراء السلع من البلدان ذات الإنتاجية العالية يسمح لرواد الأعمال المحليين، أولا، بالتعرف على مشاريع ذات جودة أعلى، وثانيا، بتبني أفضل الأفكار أو توليد ابتكاراتهم الخاصة بناء على أفضل الأمثلة. لذلك، في «تجارب السياسة» المحاكاة، كما يكتب المؤلفون، تعاني دول الكتلة الشرقية التي لديها حاليًا مستويات أقل من الإنتاجية وعلاقات أوثق مع البلدان المبتكرة من خسائر أكبر، والتي لا يتم التعبير عنها فقط في انخفاض الدخل الحقيقي، ولكن أيضًا في الانخفاض طويل المدى. الابتكار يؤدي إلى خسائر مستمرة في الرفاهية.

ومن خلال قطع علاقاتها مع الأسواق الأكثر ثراءً والأكثر ابتكارا مثل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والصين والهند وغيرها من دول الكتلة الشرقية، فإنها تحول سلاسل التوريد الخاصة بها إلى جودة أقل، وهو ما يساهم بدوره في تقليل الابتكار. وفي المقابل، فإن دول الكتلة الغربية، على الرغم من أنها تعاني أيضًا من خسائر الرفاهة الاجتماعية بسبب إعادة توجيه التدفقات التجارية، لم تشهد تغييرًا يُذكر في مسارات الابتكار لديها منذ الانفصال العالمي.

أما الدول الأكثر تضرراً من «تقسيم العالم» فهي الهند وروسيا، اللتان تتجاوز خسائرهما في الرفاهة الاجتماعية في سيناريو التمزق الكامل 10٪، والصين ذاتها التي تخسر أكثر من 8٪. علاوة على ذلك، في سيناريوهات الفجوة التجارية مع الحفاظ على تبادل الابتكارات، تكون خسائر الهند صغيرة نسبيا (حوالي 1٪) – وترجع الخسائر الرئيسية على وجه التحديد إلى وقف هذا التبادل مع العالم الغني، لأن البلاد فقيرة نسبيا. بل على العكس من ذلك، بالنسبة لروسيا الأكثر ثراء، فإن الخسائر في خياري «مع تبادل الأفكار» و»بدون تبادل الأفكار» هي نفسها تقريباً.

ويختلف حجم الخسائر أيضًا اعتمادًا على الكتلة التي تنضم إليها. قام المؤلفون بتقييم ذلك باستخدام مثال أمريكا اللاتينية. بالنسبة لدول المنطقة، في حالة العضوية في كتلة شرقية افتراضية، فإن الخسائر أكبر بمقدار 2–2.5 مرة مما كانت عليه في حالة الانضمام إلى الكتلة الغربية. وفي الوقت نفسه، تظل أحجام التجارة في كلتا الحالتين كما هي تقريبًا – أي أن جميع الخسائر تحدث بسبب تقييد تبادل التكنولوجيا والمعرفة.

وبالتالي، فإن تكلفة «تقسيم العالم» لا تقتصر فقط على زيادة الرسوم الجمركية وتكاليف التجارة التي تقلل من رفاهية البلدان، كما يخلص الباحثون إلى أن الخسائر الرئيسية في الرفاهية تنشأ من فقدان «الفوائد غير المباشرة» للتجارة المفتوحة. مصدر التنمية في شكل التدفق الحر للأفكار والمعرفة.

الشيوعية الأوروبية: قيام وسقوط مشروع الأمل (٣-٤)

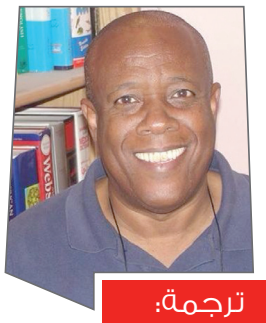

ترجمة:
غريب عوض

بقلم:
Andrea Donofrio

االشيوعية الأوروبية: الواقع، والأمل

أحد أكثر المُفردات الشائعة تُستَخدم في جريدة الحزب الشيوعي الفرنسي Mundo Obrero عند الإشارة إلى تجربة الشيوعية الأوروبية كانت مُفردة أمل. لقد أعطت الشيوعية الأوروبية إنبعاث للأمل بأنهُ من المُمكن تشكيل قاعدة ثورية جديدة، ستلعبُ دوراً في عملية زعزعة إستقرار العالم السياسي الثُنائي القُطب المُعاصر، الذي تُهيمن عليه العلاقات بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي. 'في دولٌ مثل إيطاليا وفرنسا وأسبانيا ... يبدو أنهُ يُمثّل، في عيون الجماهير، إستراتيجية سياسية موثوقة ... إن ما كان مُغرياً هو أنهُ بدأ من المُمكن الخروج من سنوات من الجمود السياسي.

لقد أدى 'الأمل' الذي تولد عن طريق ظاهرة الشيوعية الأوروبية إلى إثارة إهتمام سياسي وإعلامي قوي بتصريحات قادتها، والإجتماعات الثُنائية والقِمم الثُلاثية. كان كل عمل أو تصريح أُعتُبِرَ كخطوة إلى الأمام في عملية تحدي الإتحاد السوفييتي، في تخلي عن عقلية 'العقيدة السخيفة' 'أنا أعتقد ذلك لأنها سخيفة' ووضع نوعاً جديداً من الشيوعية على نطاق دولي.

في بعض من المنشورات الحديثة قيلَ إنهُ على الرغم من الأزمة المُزدوجة المذكورة آنفاً، فإن الشيوعية الأوروبية كانت 'مُنتجاً حقيقياً لزمن مُشبّع بقدر مُعيّن من التفاؤل التاريخي. «وقد قُدِمَ المشروعي الشيوعي الأوروبي على أنهُ نتيجة للحاجة إلى الجديد – الحاجة إلى التغيير إذا أرَدنا منع اليسار في أوروبا الغربية والشرقية من الإنجراف بعيداً عن بعضهما الآخر. وعلى حد تعبير الكاتب والفيلسوف الإسباني مانيويل ساكريستان Manuel Sacristan، فإن الشيوعية الأوروبية تُمثل 'الخط الأخير لتراجع الحركة الشيوعية الأوروبية في النهاية، مهما بلغت من الهاوية»، أو في جهودها «لتجديد التقليد التحرُري للماضي بشكل عميق، ودمج التطورات الأجتماعية الجديدة ومُحاربة التمثيل الزائف والمدفوع أيديولوجياً للواقع ضمن التقليد نفسه» (نفس المصدر). ولكن على الرغم من أن البعض وصفها في بدايتها بأنها الأمل الوحيد لليسار، فإنها في النهاية ربما تحوّلت إلى الأمل الأخير.

إن مُرادفات الأمل تشمل اليأس وعدم الثقة والجزع. وهذا ما بدأت الأحزاب الشيوعية في إيطاليا وفرنسا وأسبانيا تَمُرُ بِه. وفي سياق الأزمة الإجتماعية والإقتصادية، ومع تزايد تطرف المُتشددين في مواجهة الوضع الأقتصادي المُزري، ومُطالبتهم بردٌ أكثر عدوانية، بدأ القادة الشيوعيون يصبحون أكثر إعتدالاً. لقد اختاروا العمل التوافقي بدلاً من المواجهة، والإتفاقات بدلاً من الصراعات. وفي حالة أسبانيا في أواخر سبعينيات القرن الماضي، كان إنهيار جزء كبير من القاعدة الصناعية للبلاد لهُ عواقب إجتماعية كُبرى: البطالة وإنخفاضات في الرواتب وعدم الأستقرار وضعف فاعلية السياسات الإجتماعية أو عدم وجودها. وشَعرالعُمال، الذين كانوا يدفعون الثمن الأعلى للأزمة، بأن الأحزاب توقفت عن النِضال: 'عندما ندعو إلى التعبئة ... يُخبرُنا العديد من العُمال بأن ما يحتاجون إليه هو الوظيفة'. وبدأ المُناضلون يشعرون بأنهم لم يَعودوا مُعتدلين بل أصبحوا بدلاً من ذلك شُرَكاء، وأن الحزب تَخلى عن رغبتهِ في التحول الإشتراكي للمجتمع.

وفي بُلدان أوروبا الغربيةَ، أدى عدم الإستجابة لمطالب التجديد الأجتماعي والسياسي الجذري إلى زيادة خيبة أمل نُشطاء الحزب وإنزعاجهم. فقد أصبح الأُفُق الإشتراكي مُخففاً في بحر من التضحيات من أجل تلبية الإحتياجات الملموسة في تلك اللحظة، كما ضاعت أهداف التحوّل المُجتمعي في مُحاولة التغلُب على الصعوبات التي يفرضها الوضع. ولِهذا، في أسبانيا كما في إيطاليا وفرنسا، شَهدت سبعينيات القرن الماضي درجة من الأنفصال بين قاعدة الحزب وقيادته، وهو الجانب الذي كان موضوعاً للدراسة في السنوات الأخيرة. ولم يدعم العديد من نُشطاء الحزب التوجه السياسي الأستراتيجي للزعامة نحو الأعتدال والإستسلام.

والمِثال الأكثر وضوحاً لِهذهِ النَقلة من الأمل والحماس إلى خيبة الرجاء كان قضية إيطاليا. بينما حاول الحزب الشيوعي تقديم نفسه 'كالخيار الوحيد القابل للتطبيق في مواجهة خطر التراجع والتوازن الإجتماعي الهش والأزمة الأقتصادية الخطيرة، حمّلَ المُناضلون الحزب الشيوعي الإيطالي المسؤولية عن الوضع، بفعله أو بتقصيره. كما أن أعضاء اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي الإيطالي يبدو أنهم على دراية بالنتائج المُدمرة لفشل الشيوعية الأوروبية على مستقبل اليسار؛ وهم أيضاً تنبؤا بمستقبل مُظلم إن هم لم يتمكنوا، بشكل مُلائم، من فهم ومواجهة الوضع الذي كان سائداً في نهاية سبعينيات القرن الماضي.

مبدئياً تم تقديم الشيوعية الأوروبية كنقطة إنطلاق نَحْوَ حِقبةٌ زمنية جديدة، ولكنها أصبحت الآن نقطة وصول. في الحزب الشيوعي الإيطالي والحزب الشيوعي الأسباني، أدرك بعض النُشطاء أنهُ إذا فشلت الشيوعية الأوروبية، فمن المُرجح أن تُعيد الأحزاب النظر في استراتيجياتها بالكامل، أو تنقسم إلى فصائل صغيرة، أو حتى تختفي في طي النسيان. الرئيس السابق للحزب الشيوعي الأسباني فيرناندو كلودين Fernando Claudin الذي طُرِدَ من الحزب عام 1965، حَذَرَ بأن:

إذا سياسة الشيوعية الأوروبية ليست قادرة على المُساهمة بشكل فعال في التقدم الديمقراطي نحو الإشتراكية وأصبحت واقع ملموس؛ وإذا ما تبين للجماهير أنها مُجرد مُتَغيّرٌ بسيط من الإدارة الاجتماعية الديمقراطية للأزمة الرأسمالية، فإن بعض قطاعات هذهِ الأحزاب والعُمال قد ترتد على قيادات الشيوعية الأوروبية.

كما قال أيضاً:

تحتوي الشيوعية الأوروبية على الإمكانية والأمل في التغلُب على

الأزمة العامة للحركة الشيوعية – في الرأسمالية الناضجة. ولكنها قد تكون أيضاً بمثابة أُغنية البجعة ... إذا لم تَفِ تجربة الشيوعية الأوروبية بوعودها، وإذا لم تتغلب الإشتراكية على إصلاحية الديمقراطية الإجتماعية، فسوف تتمكن الرأسمالية من إعادة تأسيس نفسها وسوف يُغلق الطريق إلى الإشتراكية في أوروبا مرة أُخرى لفترة كاملة غير مُحددة المُدة. طريق ضيق صعب ملِئ بالمخاطر ... ولكنه طريق مُحتمل يجب تجربته. لأن البديل الوحيد للإشتراكية هو الهمجية.

ولهذا السبب، كان عدد «لايُستهان بهِ» من الناشطين الشيوعيين في أسبانيا ينظرون إلى الشيوعية الأوروبية باعتبارها مسؤولة عن كُلُ ما هو سيئ يحدث في الحزب. لقد كانت تجربة الشيوعية الأوروبية سبباً لخيبة أمل كبيرة. لقد رأى الكثيرون فيها بديلاً مُمكناً للتجربة السوفيتية، حلاً تاريخياً قادراً على التغلب على المُعضلات ويتجنب كوارث التاريخ السوفييتي'. بدلاً من ذلك: تبيّنَ أن جميع نتائجُها كانت بمثابة العودة إلى الطُرُق المسدودة المألوفة. ... لقد سقطت الشيوعية الأوروبية في ما يبدو أكثر فأكثر مثل نسخة من الدرجة الثانية من الديمقراطية الإجتماعية الغربية، مُخزية وتابعة في علاقاتها بالتقاليد الرئيسة، التي جاءت من الأممية الثانية.

كانت بالنسبة لما كتبهُ في عام 1983، الفيلسوف الماركسي البولندي آدم سكاف Adam Schaff، أملاً وليس يقين ... لم يتضح بعد ما إذا كانت تجربة الشيوعية الأوروبية سوف تنجح أم أنها سوف تتعرض للتدمير بطريقة أو بأُخرى. ولكن المؤكد أن الإحتمال الأخير سوف يكون مأساة للحركة الشيوعية. «وكما قال بتينو كراكسي Bettino Craxi رئيس الحزب الإشتراكي الإيطالي السابق في مُقابلة مع صحيفة لوموند Le Monde الفرنسية: «من المؤكد أن الشيوعية الأوروبية أثارت إهتماماً كبيراً، ولكن مثل كلُ الآمال الكبيرة التي لم تتحقق، فإنها مُعرّضة لِخطر إثارة خيبة أمل كبيرة».

من أمل النجاح إلى الإعتراف بالفشل

من مُنتصف سبعينيات القرن الماضي واجهت الأحزاب الشيوعية الأوروبية صعوبات مُتزايدة التي اختبرت بصرامة ستراتيجيتها الجديدة وحتى أنها هددت وحدتها الداخلية. وبالفعل، كانت النتائج التي حققتها، بعد مرحلة 'الصعود' الأولى كانت مُحبطة، وأشارت إلى أنها لن تُتاحُ لها الفُرصة أبداً للوصول إلى السُلطة، أو حتى وضع نفسها كأحزاب مُعارَضة قادرة على الحُكم. وبالنسبة إلى إيطاليا، أدى البحث الدائب المُستمر عن تحالُف مع الديمقراطيين المسيحيين إلى إستنفاد رأس المال الإنتخابي للحزب الشيوعي الإيطالي وإلى خيبة أمل نُشطائه.

وبدأ الحزب راكداً ومعزولاً، والأمر الأكثر إثارة للقلق أنهُ وقع في فخ سياسي جعل من المستحيل عليه الوصول إلى السُلطة. وفي فرنسا إنفصل الحزب الشيوعي عن إتحاد اليسار (في عام 1977)، وفي عام 1981 كان مُشاركاً صغيراً في حكومة الرئيس ميتران Mitterrand، على الرغم من كونهِ في وضع تابع. وخلال هذهِ الفترة استمر في الخسارة السياسية أمام الإشتراكيين. وفي إسبانيا، بعد وفاة القائد فرانكو Franco، كان الحزب الشيوعي الأسباني كلهُ أمل أن يكون حزب المُعارضة الرئيس، ولكن بالرغم من الإشارة إلى إلتزامهِ بالمَلَكية وتقديم العديد من التنازُلات المؤلِمة الأخرى، فقد تم تهميش الحزب وتجاهُله لِصالح الحزب الإشتراكي. وقد أدى إنهياره الإنتخابي، إلى جانب إنقسامته الداخلية، إلى مزيد من تراجع نفوذهُ وتأثيره. وبهذا الفشل في السياسات والإستراتيجيات للشيوعية الأوروبية، أصبح الشيوعيون الإسبان والفرنسيون والإيطاليون مُهمشين بشكل مُتزايد (وتم تهميشهم) كقوى سياسية.

لم يدوم مشروع الشيوعية الأوروبية لفترة طويلة، فبعد ذروته بين عامي 1976 و 1978، وصل إلى نهايته تدريجياً. وكانت آخر الأنشطة العامة للشيوعية الأوروبية عِبارة عن سِلسلة من الإجتماعات الثُنائية ذات الأهمية الضئيلة. كان الحزب الشيوعي الفرنسي هو أول من 'تخلى عن مُهمته'؛ بينما أستمر الحزب الشيوعي الإيطالي والحزب الشيوعي الأسباني لفترة أطول، ولكنهما لم ينجحا أيضاً لأسباب مُختلفة. وظل الحزب الشيوعي الإيطالي هو الحزب البديل الرئيس للحكومة، ولكن بمجرد أن تلاشى الحماس الأولي لِنهجه، أُعتُبرَ غير قادر على الوصول إلى السُلطة؛ في حين تحول الحزب الشيوعي الإسباني بسرعة إلى حزب أقلية، مُنقسماً إلى إنقسامات داخلية مُعادية، بين جزء من المجموعة الرائدة التي روجت لتجديد الشيوعية الأوروبية وجزء آخر أكثر ميلاً نحو العودة إلى الماضي، نحو مواقف مؤيدة للسوفييت واللينينية.

يمكن اعتبار عام 1982 بمثابة العام الذي شَهِد نهاية الشيوعية الأوروبية. وبحلول ذلك العام، كان الحزب الشيوعي الفرنسي قد رفض عَلَناً مُشاركتهُ في المشروع، وكانت مجموعته القيادية تُفضّل العودة إلى تأييد السوفييت دون شروط؛ وكانت عودة الحزب إلى العقيدة التقليدية واليقينيات القديمة بمثابة نهاية الشيوعية الأوروبية الفرنسية. وفي إيطاليا، أدى إغتيال زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي ألدو مورو Aldo Moro في عام 1978 إلى إستحالة تشكيل الحكومة الأئتلافية التي تصورها زعيم الحزب الشيوعي الإيطالي بيرلينغور Berlinguer، وهو ما ترك الحزب الشيوعي الإيطالي بدون استراتيجية سياسية ذات مِصداقية.

بعد هذا استمرت الشيوعية الأوروبية في إيطاليا لفترة قصيرة، ولكنها بدأت تتجه نحو إتجاه مُختلف، وتقترب من موقف أحد 'أعدائها'، الديمقراطية الإجتماعية. لقد كان الحزب الشيوعي الإسباني هو الذي وصل إلى النهاية الكارثية – لقد تفكك إلى حد الإنهيار: 'لقد ظهرت على السطح نُقاط الضُعف والتناقُضات المرتبطة بتطور الشيوعية الأوروبية حتى تلك النقطة. وكانت النتيجة إنقسام الحزب إلى ثلاث مجموعات صغيرة والتي يمكننا أن نُسميها بشكل تخطيطي بأنها أرثوذكسية – تقليدية، الشيوعيون الأوروبيون القدامى، والشيوعيون الأوروبيون المُجددون'. مَثّلت المُعسكرات الثلاثة التوتر بين هؤلاء الذين يؤيدون العودة – من الناحية الأيديولوجية – إلى الماضي، وأولئك الذي يفضلون السير إلى الأمام بتروٍ وحذر، وأولئك الذين يُفضلون إحياء المشروع الذي في تلك اللحظة التاريخية قد تضرر بشدة. وأخيراً قدم سانتياغو كاريلو Santiago Carrillo زعيم الحزب إستقالته في صيف عام 1982، وفي تشرين الأول/أكتوبر في نفس العام عانى الحزب من هزيمة إنتخابية كارثية حيث خسر مليون صوت إنتخابي، ولم يدخل البرلمان إلا 4 من مرشحيه. وبعد هذهِ الكارثة غير المُخففة، قرر الحزب ترك الشيوعية الأوروبية والبدء بمرحلة جديدة.

لقد كان الأمل في نجاح مشروع الشيوعية الأوروبية قصير الأجل لعدد من الأسباب، بما في ذلك الإفتقار إلى رؤية مُشتركة بين زُعماء الأحزاب الشيوعية الأوروبية الثلاثة الرئيسة وعجزهم عن تحويل الطموحات المُشتركة إلى 'مشروع سياسي'. ولقد كانت هناك العديد من الإنتقادات – بل أن البعض زعم أن 'الشيوعية الأوروبية لم تُسفِر في المُمارسة العملية عن أي نتائج مُهمة'.

بعد تجربة الشيوعية الأوروبية، شَهدت البُلدان الثلاثة، ولو مع بعض الإختلافات البسيطة في الإطار الزمني، 'إنهيار' نوع مُعيّن من الثقافة اليسارية، ونوع مُعيّن من الماركسية. لقد كان لِنهاية الشيوعية الأوروبية عواقب مُهمة داخل كُل حزب، حيثُ أدت إلى تفاقم الإنقسامات الداخلية وإثارة مواجهات جديدة. ويمكن القول إن فشل الشيوعية الأوروبية كان يعني أزمة الأحزاب الشيوعية في إيطاليا وأسبانيا وفرنسا: أزمة هوية أدت إلى التشكيك في مُصداقية وجود هذهِ الأحزاب. لقد أدى فشل الشيوعية الأوروبية إلى تفاقم الأزمة الطويلة الأمد في اليسار، مما أدى إلى جدل داخل اليسار في جميع أنحاء العالم.

في السياق الدولي الصعب الذي عملت فيه، كان أمام الأحزاب الشيوعية الأوروبية عدد من الخيارت والمسارات المُختلفة. كان بوسعها أن تدفع الإنفصال عن الكُتلة السوفييتية إلى نقطة الإنهيار، من خلال ترسيخ مُثلث روما – مدريد – باريس كقُطبٌ رابع بديل إلى جانب مُثلث موسكو – بكين – وبلغراد. ولكن من أجل إتخاذ هذا المسار وتحقيق هذا الإنفصال الجديد داخل الحركة الشيوعية، كان لا بُد من توفير الإستعداد والشجاعة (من جانب الكتلة السوفييتية والقُطب الشيوعي الأوروبي)؛ ينبغي على الأحزاب الشيوعية الأوروبية أن تجد القوة اللازمة للإنفصال عن نموذج تعرض للإنتقد والتخلي عنة، ولكن جميع الأحزاب لاتزال تعتمد عليه بطريقة أو بأُخرى. ولكن هذا لم يحدث. لم يكن هناك قطيعة:

إن الشيوعية ألأوروبية ليست عملية تمايز داخل الحركة الشيوعية الدولية، وهي في حد ذاتها لاتُغيّر ترتيب المُعسكرات والقوى على نِطاق دولي. وفي حين إن الإنقسام الصيني السوفيتي أحدث ثورة جذرية وحاسِمة حتى الآن، فإن الشيوعية الأوروبية لا يحدث لها شيء مُماثل. فليس كلُ 'اختلاف' لهُ نفس القيمة والتأثير.

محمـود درويش والصــدمــة العــربيــة

«مرحلة ما بعد بيروت أسميها بمرحلة الصدمة العربية»، هذا ما صرّح به محمود درويش لجريدة «اللوموند» الفرنسية بعد خروجه من حصار بيروت مباشرة (١٩٨٢) حين سأله الصحفي «ماذا تقصد بالصدمة العربية؟» أجابه درويش: بأنه حين كان يعيش في فلسطين المحتلة «كان كل ما هو أسود في «إسرائيل»، يقابله أبيض في الجانب العربي (حسب وعيه آنذاك)، ومن هنا كان يأتي الأمل» وفق تعبيره. بعد عام ١٩٧١ وبعد أن غادر إلى منفاه الأول القاهرة، وزار عدة دول عربية، شعر بأن هذا «الخارج العربي» كان بعيداً عن الصورة التي رسمها في خياله. تدريجياً أدرك درويش بأن «المعركة الوحيدة التي عاشها وشاهدها كل مواطن عربي، هي المعركة التي شنّتها الأنظمة العربية ضد الفلسطينيين وضد المواطن العربي نفسه، صدمتي العربية هي هذه!» ويختم إجابته بقوله إن «بيروت كانت التتويج والترجمة الدموية لصدمتي العربية..بيروت كانت الفضيحة الكلية».

محمد ديتو

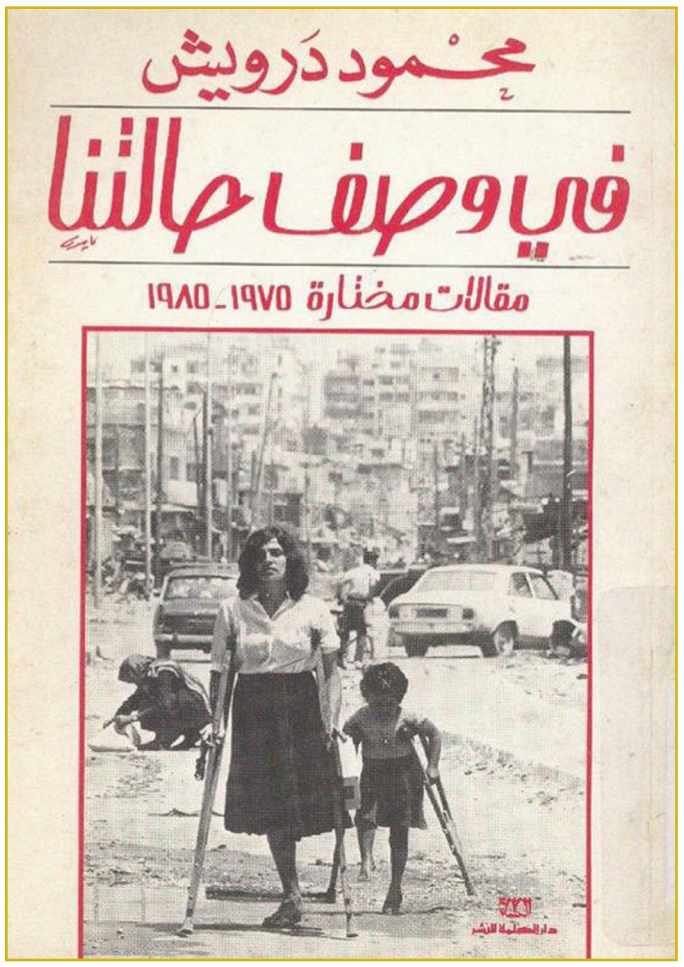

أثرت تلك الصدمة العربية على درويش، وإحتار في تفسير علتها. حين سأله صديقه الشاعر اللبناني شربل داغر عن أسباب سلبية الموقف العربي خلال حصار بيروت آنذاك، أجابه درويش: «إحساسي يقول لي بوجود خلل ما، دون أن أستطيع تعريفه. النظام العربي يبدو لي واحداً، والحاكم العربي واحداً ومتكاثراً. انتقلنا من فكرة الوحدة العربية إلى الأمن الإقليمي، انتقلنا من الأمن الإقليمي إلى الأمن الطائفي، ومن الطائفي إلى العائلي". لاحقاً سيسلط درويش سهام سخريته اللاذعة على الحكام العرب في نصّه الشهير "حكم الدكتاتور الموزونة" التي نشرها آنذاك في مجلة "اليوم السابع"، وللأسف قرر لاحقاً إلغائها من كافة أعماله المنشورة (منشورة حالياً في الانترنت). أما رأيه حول سلوك الجماهير العربية إبان حصار بيروت، فقال: "هنا تتخذ مسألة مراقبة الوضع العربي شكل الدمعة، لأنه ليس من حقنا أن ندين الضحية بل أن نفسرها". لا يوجد باعتقادي أبلغ دلالة على ما قصده درويش بقوله، من تلك الصورة الفوتغرافية التي استخدمت كغلاف لكتابه الصادر منتصف الثمانينات بعنوان "في وصف حالتنا": أم وإبنتها كلاهما يسيران بعكازة (المصور ماهر العطار حين إلتقى الأم مصادفة بعد ثلاثة وثلاثين عاماً في أحد شوارع بيروت، كانت قد فقدت ساقها الثانية!).

مبرر حياتي الوحيد هو قصيدتي

سأله شربل داغر: «أجبرت خلال الحصار على أن تكون مع نفسك، فماذا كانت حصيلة التأمل؟»، فأجابه درويش بثقة: «إزددت قناعة – وهي قناعة نهائية – بأنني يجب أن أعمل على شعري ... راجعت حياتي على هذا الأساس ووجدت الإجابة عن السؤال الصعب: ما هو مبرر وجودي؟ وجدت أن مبرر حياتي الوحيد هو قصيدتي». درويش واضح فيما يتعلق بمهمته القادمة في الحياة. وهذا ما فعله مباشرة بعد خروجه من بيروت عبر مجموعة من القصائد الشعرية الجميلة التي كتبها و نشرها لاحقاً. فبالاضافة الى ملحمة «مديح الظل العالي» الشهيرة يمكننا الاشارة إلى مجموعة من القصائد الهامة التي تنتمي لتلك الفترة، ومنها – على سبيل المثال لا الحصر – قصيدة « موسيقى عربية» (نشرت في الكرمل عدد اكتوبر 10/ 1983 ضمن مجموعة من تسعة عشر قصيدة بعنوان «لا تصدق فراشاتنا»)، ويقول مطلعها: «(ليتَ الفتى حَجَرٌ) يا ليتني حَجَرُ... أكُلّما شَرَدَتْ عينانِ شرّدَني هذا السحابُ سحاباً»، وهي تعكس حالة اليأس التي انتابت درويش بعد بيروت، كما يبدو أنه استلهم مطلعها من قصيدة شهيرة للشاعر الجاهلي تميم بن مقبل يقول فيها "ما اطيبَ العيشَ لو أن الفتى حجرٌ تنبو (ترتد)الحوادثُ عنهُ وهو ملمومُ (متماسك)"، والمقصود بذلك تمني الشاعر الجاهلي– الذي كان يشعر باليأس في حياته – بأنه لو كان حجراً صلباً متماسكاً قادر على صد نوائب ومصائب الزمن التي تحل عليه. حسب تحليل الراحل إلياس خوري فقد صارت تلك القصيدة للشاعر تميم "عزاء لليأس بيأس مصنوع من الايقاع"، وهذا ما يفسر استلهام درويش لها في قصائده (قصيدة حوار في باريس – موسيقى عربية). لاحقاً تعرفنا على قصيدة درويش عبر غناء شجي للفنان

البحريني الراحل سلمان زيمان في ألبومه الجميل "من أغاني الأشواق" عام 1988، حيث لن تخفى على المستمع الصلة الوثيقة بين أغنية "موسيقى عربية" والتضامن مع نضال الشعب الفلسطيني آنذاك في انتفاضته الأولى "انتفاضة الحجارة" عام 1986. قصيدة "موسيقى عربية" نموذج فريد بالفعل لجمال النصّ الدرويشي حتى في تأويلاته المتعددة.

بعد إقامة قصيرة في دمشق غادر درويش إلى تونس. آنذاك كان الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة قد أمر بتخصيص فندق "سلوى" في منطقة حمام الشط جنوب العاصمة تونس، كمقر للقيادة الفلسطينية التي غادرت بيروت بحرا بعد الحصار. درويش سيتذكر لقائه بعرفات في تونس على النحو التالي: "غادرت دمشق إلى تونس ورأيت خلالها الرئيس عرفات، والأخوان في مشهد تراجيدي، رأيت الثورة الفلسطينية تقيم في فندق "سلوى" على شاطئ البحر. كان المشهد مؤلماً جدا ويستدعي كتابة رواية عن هذا المصير". ملاحظة درويش عن ضرورة كتابة رواية عن هذا المصير، ستتحقق بعد سنين على يد الروائية الفلسطينية رشا عبدالله سلامة (رواية فندق سلوى 2019). في إحدى مواضع الرواية تخاطب إحدى الشخصيات ياسر عرفات: "أريد مغادرة الفندق سيدي الرئيس... ليس بوسعي أن أبقى في سجن يحمل مسمى فندق".

للأسف ما اعتبره درويش "مشهداً تراجيدياً" سيتحول إلى مأساة فعلية على أرض الواقع، ففي عام 1985 قصفت اسرائيل بوحشية الفندق في محاولة منها لاغتيال كامل القيادة الفلسطينية التي كانت تنوي الاجتماع فيه . (لاحقاً، وبعد سنين طويلة، رفض صاحب فندق "سلوى"، طلب السلطات التونسية تحويل فندقه إلى مأوى لمصابين محتملين بفيروس كورونا، على اعتبار أن ذلك يسيء للسمعة التاريخية للفندق).

شجع عرفات درويش على إعادة اصدار مجلة "الكرمل"، ووعده بضمان تمويلها. منح ذلك شحنة عالية من الطاقة والحماس لدرويش انتشلته من الإحباط واليأس بعد تجربة حصار بيروت. "صدرت الكرمل من قبرص، فيما كنت أنا أحررها من باريس" حسب ما ذكره لاحقاً.

منذ صدور عددها الأول مطلع الثمانينات، كانت "الكرمل" مشروعا ذو أفق ثقافي /سياسي تنويري بإمتياز (يحتفظ أرشيف الشارخ بأعدادها التسعون كاملة)، وطيلة حياته ارتبط درويش بعلاقة حميمية خاصة بهذا المشروع. هناك جانب آخر في المجلة جدير بالانتباه أيضا، إذ يمكن النظر أيضا إلى "الكرمل" بوصفها مرآة لسيرة درويش الفكرية والشعرية. فمن المعروف أن محمود درويش لا يوقع تاريخ نصوصه النثرية وقصائده، مما قد يؤدي إلى الجهل بالسياق التاريخي للنص، ويسهم في نشؤ جدل لا ينتهي حول تأويله لاحقاً. تساعدنا "الكرمل" على "توثيق الزمن الكتابي للقصائد وربطها بمجريات الأحداث والظروف المقترنة بالقصائد"، كما أشار الى ذلك الباحث عماد الطراونة.

نشر درويش العدد السابع للكرمل من نيقوسيا في يناير 1983، وتضمن الافتتاحية المعنونة "حلم مسيج بالمدى

> اختار درويش الوقوف مع الشرعية الفلسطينية ممثلة في ياسر عرفات في النزاع الفلسطيني – العربي، وكلفه ذلك غاليا على صعيد التشهير به من قبل الفصائل الفلسطينية والعربية المعارضة لعرفات (خاصة اليسار)

مفتوح" وفيها كتب درويش عن الوطن "الذي نحلم بابداعه على شاكلة الحلم المسيج بالمدى المفتوح، القادر على استيعاب الاختلاف والآخر". كما دعى درويش إلى "إضفاء الديمومة على ما صحّ من وسائلنا في العمل، وفي تصويب الخطى، دون أن نحذر الدخول في جحيم النقد الذاتي، الذي يطمح إلى تحقيق تطابق أرقى بين طهارة الرسالة وبين أيدي حامليها". وبعد أقل من عام من إعادة اصدار الكرمل من نيقوسيا وتلك الافتتاحية المتفائلة، إندلعت حرب المخيمات الفلسطينية المؤسفة في أعقاب الانشقاق في حركة فتح، بتدخل من سوريا وليبيا آنذاك، وبدأ "الفصل المأساوي الجديد في سيرة الفلسطيني" حسب تعبير درويش. وبدا وكأن "الصدمة العربية" التي كان حصار بيروت تتويجاً لها، ستتعمق هذه المرة عبر صراع الأشقاء الفلسطينين بتدخل عربي سافر. في العدد العاشر من "الكرمل" عام 1983، نشر درويش افتتاحيته الشهيرة "في اللحظة المريضة" حيث يقول "من المؤلم أن الخلاف بين أبناء "الخندق الواحد" يكون دائماً أشدّ الخلافات عنفاً.تلك مسألة أخلاقية تحتاج معالجة حلها إلى مستوى أخلاقي آخر. نحن لا نعرف كيف نختلف، ولا نعرف كيف نتفق، ألأن فينا من موروث الطبع العشائري ما يجعل لغة تخاطبنا مع المبادئ والأفكار الكبرى هشّة لا تملك مقومات الصمود أمام امتحانات المسؤولية...أم لافتقار الحياة السياسية إلى إطار مرجعي، حين غادرتنا الضوابط القومية في هجرة قد تطول؟".

ثم يضيف: "على الأسئلة أن تبقى بريئة لتوفير ما هو شرط حياتنا معاً: تأسيس العلاقات الفلسطينية – العربية على قاعدة تصون شروط الاتفاق، وتصون حدود الخلاف... نحن في حاجة ماسة إلى مراجعة شاملة للضمير شرط ألا يكون الضمير هو الثمن..فما بعد بيروت لا يمكن أن يكون امتداداً ميكانيكياً لما قبل بيروت. ولكن المناداة بالبداية البيضاء، أي بالصفر، هي ضرب من العدمية، والتخلي عن تجربة، وتراكم، يشكّل التفريط به نوعا من أنواع العراء الانتحاري."

اختار درويش الوقوف مع الشرعية الفلسطينية ممثلة في ياسر عرفات في ذلك النزاع الفلسطيني – العربي، وكلفه ذلك غاليا على صعيد التشهير به من قبل الفصائل الفلسطينية والعربية المعارضة لعرفات (خاصة اليسار). استنزف ذلك الكثير من أعصابه خلال عقد الثمانينات، على الرغم من مساعيه المستمرة للعب دور الوسيط بين الأطراف المتناحرة، غالباً بدون جدوى. ويبدو أن عقد الثمانينات سيعرض درويش لموجة ثالثة من "التخوين" ممن يفترض أن يكونوا حلفائه ورفاقه. الأولى، كما رأينا سابقا، كانت بعد مشاركته مع سميح القاسم في مؤتمر الشباب في صوفيا عاصمة بلغاريا عام 1968، والثانية بعد اختياره القاهرة كمنفى له عام 1971، والثالثة بعد وقوفه مع عرفات في أعقاب الانقسام في أوساط منظمة التحرير الفلسطينية بعد الخروج من بيروت. الموجة الثالثة – باعتقادي – ستكون أشد وطأة، وأكثر تعقيداً من ناحية ملابساتها، حيث أنها ارتبطت بمناورات وتقلبات في تحالفات عرفات مع مختلف الأنظمة العربية (خاصة الأردن والعراق). ربما ساهم كل ذلك في دفعه للابتعاد التدريجي عن الانخراط اليومي في مشاكل الخلافات الفلسطينية الداخلية، وتفضيله للانكفاء والعزلة في منفاه الباريسي حتى مطلع التسعينات، ولكنها عزلة أثمرت أجمل مراحله الإبداعية: خريفه الشعري!.

أبْصَرْنَ بعينيهِ.. عبّاس العقاد عاشقاً

قبل ستين سنة من الآن بتمامها في عام ١٩٦٤ توفي الأديب والمفكر المصري عباس محمود العقاد بعد أن كان ملء السمع والبصر في الحياة الأدبية والفكرية العربية في القرن العشرين، ولا نذكره إلّا وترد على الخاطر سلسلة عبقرياته وموسوعيّته ومعاركه الأدبية مع صديقه اللدود طه حسين ومع الرافعي وغيرهما. وحين نقارن بين الاحتفالات التي أقيمت هذه السنة للذكرى الثمانين لوفاة أنطوان دو سانت إكزيبيري أو مئوية وفاة فرانز كافكا وقد كتبتُ عنهما في الاسابيع القليلة الماضية، نرى الفارق جليا بين أمم تقدر مبدعيها وتعيد طباعة أعمالهم وبين عالمنا العربي الذي تمر فيه ذكرى وفاة مبدعيه الكبار وكأنها لا حدث، وإلّا من تذكر بدر شاكر السياب مثلا وهذه السنة أيضا هي الذكرى الستون لوفاته؟

د.برون حبيب

وعباس محمود العقاد لفت الأنظار إليه بكتاباته لا شك في ذلك، ولكن أيضا بحياته الشخصية وخاصة علاقاته الغرامية، وهو الذي عاش أعزب طيل حياته. وأذكر حين كتبت كتابي «أبصرت بعينيها.. المرأة في حياة طه حسين أدبه" عانيت في لملمة شتات الموضوع فقد فوجئت أنه لم يكتب فيه من قبل سوى شذرات بسيطة، ولولا سيرته الذاتية "الأيام" ومذكرات زوجته سوزان "معك" لفقدنا الكثير من قطع البازل في قصة حبهما الملهمة، بعكس العقاد فقد كَتبَ هو وكُتِبَ عن المرأة في حياته، بل صدرت كتب كاملة في الموضوع فإضافة إلى روايته الوحيدة "سارة" التي وثق فيها قصة حب مرّ بها، كتب عبد الحي دياب بعد وفاة العقاد بأربع سنوات كتابا بعنوان «المرأة في حياة العقاد»، ثم صدر للكاتب والصحفي عامر العقاد ابن أخ عباس محمود العقاد كتابا عن قصص حب عمّه بعنوان "غراميات العقاد". إضافة إلى ما ورد في كتاب أنيس منصور الشهير "في صالون العقاد كانت لنا أيام" أو كتاب صديقه ومستودع أسراره محمد طاهر الجبلاوي "من ذكرياتي في صحبة العقاد"، دون إغفال عشرات المقالات التي تناولت حياة عباس محمود العقاد العاطفية.

ورغم غراميات العقاد المتعددة والتي سنعرض لأشهر ثلاثة منها لم يرتبط بطريقة رسمية بأيٍّ من عشيقاته، وقد سئل مراراً في ندوته الأسبوعية ببيته لماذا لم يتزوج؟ فكان يجيب بعد ضحكة مجلجلة بأنه «حينما أراد الزواج لم يجد الوسيلة وحين توفرت الوسيلة انعدمت الإرادة". وبعكس ما يشاع عنه من كرهه للمرأة – وهو قد أنكر هذه التهمة مراراً – يجمع عارفوه أن نفسه "كانت تنطوي على قلب رقيق نابض بالحب. وأنه عاش أياماً من حياته ذاق فيها طعم الهجر وقاسى خلالها من الشك ما قاسى" كما يخبر عنه ابن أخيه عامر العقاد، وهذا ما أكده أيضا أنيس منصور حين كتب «ولكن العقاد كان محباً، وكان عاشقاً، وعرف البكاء، وعرف جروحاً عميقة في كبريائه وتعذب من الشك». ولفظة الشك التي اشترك فيها عامر العقاد وأنيس منصور هي المفتاح الذي يدخلنا إلى نفسية العقاد. فعلاقاته الثلاث التي اشتهرت

بدأت علاقة العقاد بمي بالمراسلة فكتب لها رسائل غزلية ولكنها لم تُبدِ له أنها قرأتها فيضطر كما كتب مرة إلى مغازلتها فتقابل غزله بإيماءة من إصبعها كالمنذرة المتوعدة

كلها أفسدتها الغيرة والشك وهي من أخص خصائص الشخصية الشرقية، وقد التقط واسيني الأعرج هذا المفتاح في شخصية العقاد حين كتب مقاله "العقاد ضحية شرقيته" ولخص ذلك في جملة ترسم خارطة لنفسية للعقاد حين كتب "كان متملكاً أكثر منه محباً". يبدو ذلك جليا في حبه الأول لمي زيادة، رغم أنه كان شاباً يومها في السابعة والعشرين من عمره ومي في الحادية والعشرين، ورغم أن الحب بينهما كان إلى التلميح أقرب منه إلى التصريح إلا أن الغيرة كانت تنتابه من عاشقيها. ولا ننسى أن مي زيادة كان بصالونها الأدبي نقطة جذب لكل أدباء مصر والعالم العربي يومها، فتلك البنت النحيلة الحالمة التي تتكلم همساً كانت تجمع عندها كل ثلاثاء مروحة واسعة من المعجبين منهم أحمد شوقي ومصطفى عبد الرازق وخليل مطران وإسماعيل صبري الذي كان رئيس صالونها، وقال فيها البيت الذي اشتهر على الألسنة: إنْ لَمْ أُمتِّع بمَيّ ناظريّ غدًا/ أَنْكرتُ صُبْحكَ يا يوم الثُلاثَاء. إضافة إلى من كانت تراسلهم ويراسلونها من مختلف أرجاء العالم. وحتى نبتعد عن التخمين والتكهن نجزم بأن عباس محمود العقاد أحبّ مي زيادة باعتراف صريح منه لصديقه الأديب طاهر الطناحي حين قال: "لقد أحببت في حياتي مرتين سارة ومي" كما أفرد عامر العقاد في كتابه الذي ذكرناه فصلا من خمسين صفحة بعنوان "الآنسة مي" وثق فيه هذا الحب من خلال أشعار العقاد ورسائلهما المتبادلة، وإن بقي هذا الحب محتشماً بعيداً عن البوح، ولعل طبيعة مي زيادة المحافظة هي التي كانت تفرض هذه المسافة، وإلا فأي بوح بين عاشقين هذا؟ وهو يخاطبها في رسائله ب"سيدتي الآنسة النابغة" أو "صديقتي الآنسة الفضلى"، ولعل جبران خليل جبران كان متقدما على العقاد خطوة في علاقته بمي حين كان يدبج رسائله ب»عزيزتي" أو "يا صديقتي يا مي".

بدأت علاقة العقاد بمي كجميع من عرفوها قبله وبعده بالمراسلة، فكتب لها رسائل غزلية، ولكنها لم تُبدِ له أنها قرأتها فيضطر كما كتب مرة "إلى مغازلتها فتقابل غزله بإيماءة من إصبعها كالمنذرة المتوعدة، ينظر إلى عينيها ويطيل النظر إليها فتزداد حيرته لأنه لا يدري إن كانت تستزيده أم تنهاه". والحقيقة أن مي زيادة أتقنت التحكم في المسافة بينها وبين جميع عاشقيها: فكلٌ يدَّعي وصلًا ب(مَيٍّ)/ و(ميٍّ) لا تقرّ لهم بذاكا. فهي حين اللقاء المباشر تبقي الحديث تلميحا وكناية حتى وإن التقيا على انفراد، لذلك شبهها العقاد براهبة في دير، ولكنها حين تكتب تنطلق قليلاً كأن تراسله قائلة "سأبين لك افتقاري إلى العطف والحنان ثم أبكي أمامك وأنت لا تدري.. في حضورك سأتحول عنك إلى نفسي لأفكر فيك، وفي غيابك سأتحول عن الآخرين إليك لأفكر فيك". لكن مشكلة هذا الحب تكمن في طبيعة العقاد التملكية وفي تحفّظ مي على العلاقة الجسدية، فلم يكن لرجل بشخصية العقاد المعتزة بنفسها والموغلة في كبريائها أن يقبل أن يكون له شركاء في حب مي وخاصة أن بعضهم كان من ألد خصومه مثل الرافعي، بل انتقد جبران خليل جبران مرة في إحدى مقالاته وما ذاك في رأيي إلا غيرة من علاقته بمي، ولعلها أشارت إلى هذا بطرف خفي حين كتبت له مرّة "والآن عرفت شعورك، وعرفت لماذا لا تميل إلى جبران خليل جبران.. لا تحسب إنني أتهمك بالغيرة من جبران، فهو في نيويورك لم يرني ولعله لن يراني، كما أنني لم أره إلا في تلك الصور التي تنشرها الصحف". وأصر العقاد أن يلتقيها وحده في يوم الأحد لا أن يكون رقما ضمن المعجبين في صالون الثلاثاء. وكان يحاول لفت نظر مي إليه بأية وسيلة ولو بتعريض نفسه للخطر، فقد روت الأديبة جاذبية صدقي أن عباس العقاد أخبرها أنه كان حين يتشاجر مع مي يتهور ويهاجم خصومه السياسيين بشدة حتى تأتي إليه مستعطفة أن يكف عن مهاجمة الحكومة خوفا عليه، وتنقل جملة طريفة على لسانه "كم من مرة ظلمت إسماعيل صدقي وثروت (كانا رئيسا وزراء في العهد الملكي) لا لشيء إلا لكي تجيئني "مي" تبدأني بالحديث وتنهي الخصام". وما كان لهذا الحب أن يستمر فهو يريد من مي ما لا تقدر أن تعطيه إياه بل كانا كما وصف علاقتهما "أشبه بالشجرتين منهما بالإنسانين يتلاقيان وكلاهما على جذوره"، إلى أن شعرت مي زيادة أن هناك من تنافسها على قلبه، فزارته بدون موعد مسبق في مكتبه بجريدة البلاغ، وحين سألها عن سبب الزيارة المفاجأة أجابت: لست زائرة ولا سائلة، وانحدرت من عينيها دمعتان، وحين هم بتقبيل يدها قالت: دع يدي ودعني، وانصرفت هي للمتاعب التي لاحقتها حتى أدخلتها العصفورية وأوصلتها إلى حافة الجنون، وهو إلى قصة حب جديدة عنيفة هي النقيض مع حبه العذري الحالم مع مي زيادة، ولحسن حظنا أن عباس محمود العقاد خلد قصة حبه الثانية بتفاصيلها في روايته الوحيدة "سارة".

وقفة

مجد يعقوب

الفلسطيني السـوري

درجت العادة عند الفلسطيني، عندما يريد التعريف بنفسه أن يتبع لفظة جنسيته، جنسية الدولة التي لجأ إليها آباؤه وأجداده بعد النكبة: لبنان، الأردن، العراق، سوريا، فيقول عن نفسه مثلاً: فلسطيني لبناني أو من لبنان، أو فلسطيني سوري، أو من سوريا.. الخ.

في هذا المقال القصير الذي لن يتسع للإحاطة بمجمل ما كان ويكون مع (الفلسطيني السوري)، وذلك لما يحمل وضعه من خصوصية تختلف عن باقي لاجئي دول الطوق، كما تُعرف. لم يبق الفلسطيني السوري لاجئاً في حدود المخيمات التي خصصت له كأماكن تجمع الفلسطينيين على امتداد المدن السورية، وأخصّ منها مخيم اليرموك، الذي يعتبر أكبر تجمع للاجئين الفلسطينيين في سوريا. لقد تجاوز فيه الفلسطيني السوري فكرة المخيم، وامتدّ ليلتحم مع النسيج الاجتماعي والفكري والسياسي السوري، لما لديه من كفاءات علمية عالية، ونماذج ثقافية وفنية ونضالية. وكان له ما كان للشعب السوري في الآونة الأخيرة من مؤيد للنظام ومعارض له، حرٌ ومعتقل، مشرد وشريد، قاتل ومقتول، مهجر ونازح ولاجئ.

قبل أيام قليلة سقط نظام الحكم في سوريا، وظهرت الفواجع من السجون والمعتقلات. كما تقف الأم السورية والابنة والطفل والأخ والأخت للبحث عن أحبائهم المعتقلين، كذلك تقف الأم والابنة والابن والأخ والأخت الفلسطينية في سوريا يحاولون معرفة مصير أحبتهم من المعتقلين الفلسطينيين في السجون السورية، سواء عن طريق التعرف على جثثهم أو أي أثر من آثارهم يدل عليهم، أو على شخصوصهم إن كان ما يزالون أحياء بعد أن غيبت معاناة سنوات السجن الطويلة ملامحهم أو بدّلتها.

كثروا من الحب تلاقوا في الظلمة ألف قمر! *

اقترن اسمي روميو وجولييت بالنص الشكسبيري؛ الذي يروي قصة الحبيبين اللذين يقعان على مفترق طرق، نتيجة الخصومة العائلية بين الطرفين، والتي تحول دون تكليل العاطفة بالارتباط الرسمي والزواج. لكن في مسرحية «مش روميو وجولييت» التي تعرض على المسرح القومي –أعرق مسارح القاهرة والمبني في العام ١٨٦٩م حسب المكتوب على جدرانه– لا توجد أي علاقة بين الأبطال الشكسبيريين وبين المطرب الكبير علي الحجار والفنانة رانيا فريد شوقي. فبينما تقوم علاقات الحب –بديهياً– بين أي بطلين بارزين في سن مقاربة غالباً تنتهي نهايات سعيدة، وتتهيأ كل الأحداث السابقة للحدث الأخير هذا، تماماً كما يوجد دور بطولة لممثل أو ممثلة لا يمكن ينتهي دوره/دورها إلا مع نهاية الدراما.

د. زهراء المنصور

إذاً فالصورة المتخيلة عن «مش روميو وجولييت» لدى الجمهور وعلاقة الحب المتوقعة، كانت تتجه لإكمال خط الأقاويل بين زهرة ويوسف، يحيطهما كم كبير من الاستعراض الدال على التلصُّص الشديد على الخصوصيات في المجتمعات العربية التي تستطيع أن تغير أحوال ومصائر الأفراد لرضاها من عدمه! فتوصف زهرة من قبل زميلاتها المراقبات: «شوفوا البنت، وشوفوا جنانها. مش خجلانة ولا مدّارية. بنت جريئة وعينها قوية. أنا أصلاً مكسوفة عشانها!». وهذه نقطة عصية على الشرح والفهم معاً؛ إذ حتى الفئة الواعية التي تردد المبادئ النظرية وتبدي وجهة نظرها في أي شيء، تبدل الآراء في حال اقتراب المسائل بشكل شخصي، حينها يكون المبرر حاضراً، والمسوّغات موجودة، والخصوصية أيضاً.

ومفهوم العقدة الملتوية Plot Twist حضر مبكراً في هذا العرض، ولم ينتظر حتى يستغرق موضوع الارتباط العاطفي ليحدث التغيير الجذري في النتيجة المتوقعة. المسألة –ببساطة– أن زهرة مسلمة، ويوسف مسيحي، والـزواج بينهما غير قائم من الأساس بسبب الاختلاف الديني، والأهم أنهما يتعاملان بمنطق الأخوة المعتاد التي أورثتها العشرة الطويلة في منطقة شبرا التاريخية والعريقة في القاهرة، والتي يفخر عدد كبير من المبدعين المصريين وغير المصريين بانتمائهم إليها، عدا مسألة التعددية التي تحظى بها شبرا، والتي تجعل من مسألة التعايش من بديهيات العيش مع الآخر المختلف، دون أن يكون لأي طرف فضل في من جاء أولاً إلى المكان، كما يحصل أحياناً في المناطق المختلطة، بل إن الفخر بهذا التمازج جاء على لسان زهرة وهي تشرح علاقتها بيوسف في الأداء الغنائي: "في الأعياد دايماً نتشارك/ وتحيتنا سعيدة سعيدة/ ونردها بسعيدة مبارك/ كانت ساكنة قصادنا داليدا.." في إشارة للمطربة داليدا ذات الأصول الإيطالية التي كانت تسكن في شبرا، ومن هذا الكشف يأتي عنوان العرض أول مرة: بطلا العرض ليسا روميو وجولييت.

التمهيد الذي حصل في تسمية بطلي العرض بأسماء محايدة يمكن أن تسميها كل الطوائف، أخَّر قليلاً من لعبة الكشف أنهما مختلفان، لكنه كشفها سريعاً؛ إذ إنه الحدث الرئيسي الذي تستند عليه الأحداث القادمة، مثل قصة الحب بين ميرنا ومحمد الطلاب في مدرسة "الوحدة" الجامعة لكل الطوائف، كأنّها الوطن الذي يحث على التعايش، لكن دون اختلاط الماء بالزيت! عبر توجيه العاطفة للأخوة والصداقة كما النموذج الأبرز والأكبر: زهرة ويوسف، لكن التأكيد يأتي مرة أخرى: إن الطالبين المحبين "مش روميو وجولييت".

ويبدو العرض شديد الخصوصية على المستوى المحلي في مصر، وعلى خشبة المسرح القومي الذي يختار عروضه –غالباً– لقضايا تهم المواطن المصري بالدرجة الأولى. وفي "مش روميو وجولييت" عبر استخدام شبرا الجامعة لكل الأطياف، والتنوع الديني الموجود عموماً في مصر بين الأقباط والمسلمين خصوصاً، لكن على مستوى أكبر، يفتح هذا العرض الفكرة على مداها الأوسع؛ حيث تتكرر الثيمة في كل بلادنا، الأديان والمذاهب التي ترى الخطر الأكبر الذي يهدد المجتمع والقيم والأخلاق عبر زواج المختلفين! لكن تبقى القضية المناقشة مهمة وقابليتها على التطبيق واردة في أكثر من مكان، لتناولها قضية مكونين أساسيين في المجتمع.

وكما زاوج العرض بين التمثيل والغناء مناصفة، أعطى أهمية للكلمات التي صيغت ببساطة كحوار مستمر خلال معظم العرض، في مفردات راعت الجمهور الموجَّه له العرض، من ناحية المفردة السهلة والمعنى الموحد ذي الاتجاه الواحد ليصل إلى كل الفئات من متلقي العرض، بالإضافة إلى تضمين الحوارات المغناة الخاصة بطلبة مدرسة الوحدة، بمفردات "عصرية" مواكبة لما يقوله الطلبة مثل: فكسان/ إنت بتحوَّر يَلَا/ إحنا مالناش في الشمال/ الكلام اللي انت سامعه كله هبد، والكثير من الكلمات التي يستخدمها في المجمل الجيل صغير العمر المتساوق مع ما يراه من مفردات تعبر عن وقته. وهذه لفتة ذكية من أمين حداد الذي صاغ الكلمات الشعرية ببساطة بارعة.

واستعان العرض بفكرة الديكور عبر التقنيات الحديثة التي

تتيح تغيير المكان والخلفيات، دون وجود قطع ديكور ثقيلة تعيق الانتقال من مشهد إلى آخر؛ حيث ساهمت هذه الانسيابية بشكل كبير في انضباط إيقاع العرض، واستمرارية الدراما دون توقف، خصوصاً مع وجود استعراضات الطلبة والطالبات في المدرسة، مقر كل الأحداث، فتظهر في بعض المشاهد صور بعض رموز التنوير المصرية، بوجود الناظر ذي الرؤية المتقدمة التي استوعبت الشجار بين الطلبة مختلفي الديانة، برغم تفوقهم وأخلاقهم التي يشهد لها الجميع في غير أوقات الفتنة! لذا كان اقتراحه المبتكر في الحل الذي يطفئ الشرارة الأولى: مسرحية! فيرد عليه الجميع: «مدرستنا قايدة نار، واحنا نعمل مسرحية؟!». وللمرة الثالثة يتأكد فيها اسم العرض: مش روميو وجولييت، لرفض غالبية الطلبة التمثيل، وتفضيل التحزّب الديني في المدرسة!

لكن، هل كان العرض مباشراً؟ إذا كانت حسابات الفن والمنطق تقول ذلك، باعتبار أن هناك مباشرة في الإشارة الصريحة إلى الاختلاف الديني بين الأديان، ليس فقط عبر الأسماء الواضحة: مايكل/ ميرنا/ علي/ نجاتي وغيرهم، بل بإشارة ناظر المدرسة عبر ملاحظته أن الشجار الرئيسي قائم بين مسيحي ومسلم، وفي المكاشفة الأولى حول طبيعة العلاقة بين زهرة ويوسف وارتباطهما المزعوم الذي لا يمكن أن ينتهي بزواج، وغيرها من القضايا المرتبطة بهذا الاختلاف، والمناقشة بدون التباس أو رمزية تحول لتأويل ما. لكن بعض القضايا يجوز لها أن تطرق المباشرة بأريحية، خاصة تلك الموجهة لجمهور عام، يتعامل مع المسرح والفنون -بشكل عام- على أنه النموذج المتبع، وهذا التوجيه يتم عبر دراما غير مملة، ونجوم محبوبين مقبولين، وعناصر فنية مميزة وجاذبة للمشاهدة العائلية، مثل دعم العرض وجهة النظر القائمة باستخدام مادة فيلمية تؤيد التعايش، وتظهر شبرا النموذج الذي يجمع الفئتين في البيوت المشتركة: المساجد والكنائس، وتشير إلى المشتركات بينهم كمصريين؛ يجمعهم نفس المصير، ولا يفرق بينهم إلا شكل الدين، وليس جوهره.

رغم هذا، ورغم الفتن المذهبية والطائفية التي تقوم بين وقت وآخر، ليس في مصر وحسب، وقابليتها للتطبيق في أكثر من مكان لتناولها قضية مكونين أساسيين في المجتمع، وهنا تكمن أهمية القضية المناقشة، واستبعاد فكرة أنها مستهلكة أو مكررة، لكن يبقى الخير في أهل الخير دائماً، والفزعة «الإغاثة» التي قام بها مسلمون -مؤخراً- جنباً إلى جنب مع إخوتهم في الوطن، ضد ماركة معروفة لتضمين علامة الصليب في أحذيتها؛ إشارة ممتازة تعني الكثير من الاطمئنان، وعدم الرضا عن إهانة الأديان عند عموم الناس غير المؤدلجة، وأن التطرف من الجهتين، الذي يظهر بشكل مبالغ فيه في البديهيات، أمر غير أصيل في شعب عاش دائماً جنباً إلى جنب، ويمر بذات الصعوبات، ويتعرض لذات المحن الطائفية.

فكرة العمل والكتابة والإخـراج لعصام السيد، وشارك في الكتابة محمد السوري، أما الصياغة الشعرية أو ما يطلق عليه الليبريتو Libretto وهو النص المكتوب للاستخدام في مثل هذا العمل الموسيقي، فقد استثمر وجود مطرب قدير وذي شعبية كبيرة لا يبدو أنها تخبو، رغم تواضع أدائه التمثيلي مقارنة بتاريخه الغنائي الكبير الذي يزيد مع اكتشاف الأجيال الجديدة للنوستالجيا التي يشعر بها من يكبرونهم عمرياً، عبر غناء الحجار بحفلاته تترات الدراما التي اشتهر بها منذ بداية الثمانينات، وهذا ليس قدحاً في فنان قدير، بقدر ما هو توصيف للصدق والمعايشة التي يلتزم بينهما، بينما تتطلب في الممثل المحترف مواصفات أخرى، أقلها القدرة على التلون. فالحجار هو الحجار الذي يصدح بـ"مسألة مبدأ" أو "عارفة"، حتى لو لبس عباءة المدرس في العرض. ويبقى عرض "مش روميو وجولييت" يدعم الاختلاف بكل أشكاله، ويدعو للمحبة الإنسانية الخالصة التي تؤكد على بقاء "الابتهالات جنب الترنيمة".

* أغنية للفنانة وردة، من كلمات: مرسي عزيز، وألحان: محمد عبدالوهاب.

في الجزء الأول من ثلاثية « أولاد الغيتّو» لإلياس خوري

فلسطينيون يسرقون حياتهم من فم الموت

حميد الملا

وأنا أقرأ الجزء الأول من رواية «أولاد الغيتو» للأديب اللبناني الياس خوري، بعنوان «اسمي آدم»، وهي الرواية التي صدرت في العام ٢٠١٦ في ثلاثة أجزاء: "اسمي آدم"، "نجمة البحر"، "رجل يشبهني"، والتي تسلط الضوء على القضية الفلسطينية وفي ذهني ما يحدث الآن في غزة وما يرتكبه الصهاينة من جرائم قتل وتدمير وتشريد وفصل عنصري وإبادة جماعية للشعب الفلسطيني الصامد.

تدور أحداث الرواية حول شخصية آدم دنون وهو أحد اللاجئين من مدينة اللدّ الفلسطينية، وفيها يركز الكاتب على المآسي التي حدثت في تلك المدينة التي سقطت في أيدي الصهاينة يومي الأحد والأثنين 11 و12 تموز 1948. وفي اليوم الثالث بدأ الطرد الشامل لسكّان المدينة واللاجئين إليها من القرى المجاورة، وكما يقول الكاتب «هوت وتخلّعت واندثرت»، حيث جرت المذبحة الكبرى هناك، ومن خلال آدم دنون وهو بطل الرواية الذي يعيش في عزلة في نيويورك تبدأ الحكاية بتسجيل تلك الأحداث، فيبدأ برواية حكايته عبر دفترٍ مذكراته، موثقاً تلك المآسي التي عاشها وأسرته في الغيتو مستنداً إلى روايات شهود عيان، متنقلاً في سرد حكايته بين الماضي والحاضر، متتبعا النكبة الفلسطينية وآثارها على الشعب الفلسطيني.

يقول الكاتب «لم يبدأ يوم الحشر اللدّاوي حين اجتاحت الفرقة 89 التي يقودها موشيه دايان المدينة بسيّاراتها المدرّعة القادمة من ناحية بن شيمين، بل بدأ بأفواج اللاجئين الذين اجتاحوا المدينة حاملين حكايات الهول التي عاشوها، وكيف أجبرهم الجيش الإسرائيلي على مغادرة قراهم من دون أن يسمح لهم بدفن موتاهم»، فحوّلوا احتلال اللدّ من معركة إلى مذبحة رهيبة.

أكثر من خمسين ألف إنسان أُجبروا على مغادرة اللّد بالقوة والعنف، ارتكبوا مذبحة بهدف الطرد «وصولاً إلى وضع من تبقّى في قفص». حدث لهم ما لم يكن ممكناً تصديقه، شعب كامل سيق إلى الذبح، «وجدوا أنفسهم يتدافعون في مسيرة الموت، التي أمرتهم بها قوّات البالماح التي اجتاحت المدينة»، جثث ممزّقة على حيطان جامع دهمش، أشلاء آدمية في الطرقات وحيوانات سائبة، وذباب يفترس الأموات والأحياء على حد سواء. ولم يكن يعرفوا بأن اسم حيّهم هو الغيتو، كل ما يعرفونه أنّهم أحياء، علماً بأن «الغيتو هو اسم أحياء اليهود في أوروبا».

«هؤلاء الحمقى لا يعرفون أنّه لا توجد في بلادنا غيتوات، وأنّنا نطلق على أحياء اليهود اسم حارة اليهود، كغيرها من حارات المدن».

عاش من تبقى من أهل اللدّ مأساة رهيبة في غيتو سيّجه الإسرائيليون بالأسلاك الشائكة «في مناخ يشبه يوم الحشر»، وقد حوّلوا اللدّ إلى معسكر اعتقال تُحيط به المقابر من كلّ الجهات ليعيش من فيه أذلاء، لاقوا صنوف العذاب والتيه والموت كالخراف، «أمهات يهدهدن أطفالهنّ، ورجال أنهكهم التعب والخوف، ورائحة موت». الهاغاناه والبالماح عند دخولهم القرى العربية، كانوا يختارون مجموعة من الشباب، يأخذونهم جانباً، ثم يقومون بإعدامهم رمياً بالرصاص. ما أشبه اليوم بالبارحة، هذا هو حال الكيان الصهيوني منذ تأسيسه وحتى يومنا هذا يقوم بنفس المجازر بل أشنع وأبشع منها وأفظع. فإسرائيل كما يروي لنا الياس خوري «حوّلت حيوات ثلاثة أجيال من الفلسطينيين إلى نكبة مستمرّة. الإسرائيليون الذين راهنوا على نسيان الفلسطينيين لحكايات نكبتهم، قاموا بحماقة من يمتلك القوّة بفرض نكبة مستمرّة على الفلسطينيين».

مات مفيد شحادة معلقاً على الأسلاك الشائكة «مثل عصفور انطعجت رقبته وتناثر ريشه، وهوى فاتحاً ذراعيه» وكان موته بدايةً العلاقة بين أولاد الغيتو والموت، وعليه سيبقى مفيد

شحادة في الذاكرة الشهيد الأول في الغيتو. أما خارج الغيتو فقد كان الأموات لا يحصى لهم عدد، وكان على من في الغيتو التقاط الجثث من الشوارع والبيوت لدفنها أو إحراقها، فكان مشهد الموت الذي صار أكفاناً يحملها شبّان اللدّ إلى المقابر الجماعية طقساً يومياً مما تولدت الأمراض لديهم وظل شبح الخوف من الموت الذي استوطن الغيتو يلاحقهم، فالناس هناك يسرقون حياتهم من فم الموت، «فأهل الغيتو الذين حاولوا التأقلم مع القفص الذي وُضعوا فيه، كانوا يفاجأون دائماً بأن كارثتهم كانت بلا قعر، وبأنّ عليهم في كلّ يوم أن يقتنصوا حيواتهم». وهكذا تم تعميم ما جرى في اللدّ على جميع المدن الفلسطينية، فأقام من بقي من سكّان الرملة ويافا وحيفا وعكا في غيتوات مغلقة مسيّجة بالأسلاك الشائكة، فانحفر الخوف عميقاً في الوعي الفلسطيني «بحيث صار الغيتو علامة شعب كامل».

كما أن القرى في الجليل والمثلث تحولت إلى أماكن مقفلة بالحكم العسكريّ، وكان الهدف من ذلك الإذلال والإفقار، وشلّ حركة الناس ومنعهم من التنقُّل بحثاً عن عمل وبالتالي يستسلمون لمصيرهم ويسهل على الاحتلال مصادرة أراضيهم. ولم يترك الصهاينة سكّان اللدّ إلى حالهم بل سلطوا عليهم اليهود القادمين من أوربا الشرقية واستوطنوا المدينة فأصبحت مدينتين: «مدينة الغيتو في مواجهة مدينة اليهود المهاجرين».

كل ما تيسر للصهاينة من إجرام مارسوه على الشعب الفلسطيني إلى درجة أنهم طلبوا من رجال القرية حفر قبورهم بأيديهم، حتى الأطفال لم يسلموا من هذه الوحشية التي لا سابق لها في تاريخ البشرية جمعاء، الجثث تحللت في الشوارع والبيوت التي فرّ منها أهلها.

عن تلك الطفلة يقول الكاتب: «اقترب من الفتاة الصغيرة كي يرفعها، فسقط ذراعها، وضعوها على السرير فصارت مثل دمية تفكّكت. تقدّمت من السرير، لفّيتها بالشرشف وحملتها، ضميّتها إلى صدري فشعرت كيف صار الموت ينبض في قلبي. سقطت دموعي على جثة الطفلة الصغيرة كأنني كنت أسقيها. كانت دموعي هي هديتّي للطفلة الصغيرة التي ماتت من العطش، سقيتها دموعي كي تستطيع أن تلتحف التراب، وتنام بهدوء ويمتصّها العشب».

كيف لهذا التوحش أن يستمر، وأي عالم هذا وأي بشر هؤلاء؟. «باللدّ يلّي طلعوا شربوا كأس الذل ويلّي بقيوا شربوا كأس السمّ». ومع ذلك يقول الراوي «عاجز عن فهم كيف استطاع الناس أن يستخرجوا من هذا الموت واليأس القدرة على اختراع الحياة من العفن الذي عاشوا في وسطه؟».

ويختتم الكاتب روايته الرائعة البالغ عدد صفحاتها الاربعمائة وواحد وعشرون صفحة بالقول: «إنها حكاية الخروف الذي سيق إلى الذبح ولم يفتح فمه، هذه حكاية أولاد الغيتو».

من خلال ما قام به الصهاينة من مجازر منذ تأسيس دولتهم، برهن أحد مؤرخيهم آنذاك وهو ايلان بابيه: «أنّ ما جرى في فلسطين كان تطهيراً عرقياً»، وكذلك ما أدلى به الآن موشيه يعلون وزير الدفاع الإسرائيلي السابق بأن «الجيش ينفذ حرب إبادة في شمال غزة»، فشهد شاهد من أهلها. هل هي صحوة الضمير؟ أم أن لا ضمير للصهاينة.

قدم إلياس خوري روايته بأسلوب أدبي فائق الجمال، مزج بين السرد الواقعي والتأملات الفلسفيه واستطاع أن يبين كيف بإمكان الكلمة أن تصبح شكلاً من أشكال النضال.

كيف نفهم الغرب.. كيف يفهمنا الغرب؟ (٢ - ٢)

(طـــــه حسيـــــن وإدوارد سعيـــــد مثـــــالاً)

في الجزء الأول من هذا المقال المنشور في العدد السابق تحدثنا عن طريقتين مختلفتين للتعامل مع المجتمع وفهمين مختلفين للواقع، الفهم الأول يبحث في جذور النصوص التاريخية التي تشكل الفهم السائد ومحاولة تفكيكها مستخدماً الشك المنهجي عند ديكارت، وذكرنا مقاربة بسيطة بينه وبين الإمام أبي حامد الغزالي الذي لم يقف عن حدود المادة بل تعمق في الشك حتى وصل إلى الشك في الضروريات، ثم عدل ذلك بيقين وجداني، وكيف انعكس المنهج الذي تبناه طه حسين على التعاطي مع بيئة مجتمعية تقدس النصوص التاريخية، اصطدمت هذه الدراسة الطموحة بواقع متأزم لعب فيه الإستعمار دور المهيمن والناطق الرسمي لشعوب لها هويتها الخاصة. أما الفهم الثاني فمختلف عن الأول من ناحية الدراسة والمنهج وبالتالي سيكون مختلفاً في التعاطي مع المجتمع، فهو ينطلق من الحالي أي من لحظة دخول المستعمِر بترسانته المتطورة يستعبد الشعوب ويصادر كنوزها ويريد مصادرة تاريخها والنطق باسمها ما ساهم في خلق تشوه عند الشعوب التي رزحت تحت سُلطة هذا المستعمر، وتكمن دراسة ادوارد سعيد في محاولة فهم المجتمع وكشف الأدوار السلبية التي قام بها الإستعمار للنهوض بمجتمع واع لمايحدث عليه من هيمنة. سنواصل الحديث أكثر في هذا الجزء بين المفهومين ومدى انعكاس كلاهما على الواقع.

طه حسين

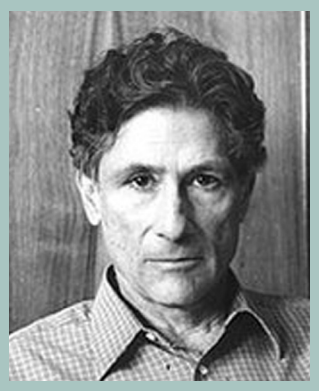
إدوارد سعيد

حسين آل الربيع

طبق "طه حسين" المنهج الديكارتي في المُسلَّمات العقلية والتاريخية والعقائدية في حقبةٍ تاريخيةٍ كانت تضج بالثورات ضد الإستعمار في زمنٍ يحاول فيهِ المجتمع التمسُّك بثقافته وهُويّتِه من السرقة والإستلاب تارةً بالقوّة العسكريّة وأخرى بالإستشراق الكولنيالي. أصدر طه حسين كتابه "في الشعر الجاهلي"، وقدّمَ فيهِ نقداً لاذعاً للتراث الشعبي والإسلامي والأدب العربي وشكك في أصل وجود كل ذلك التراث، مما أثار ضجةً كبيرة ضدّهُ اضطرتهُ أن يُعيدَ مراجعة الكتاب وحذْف بعض فصوله ثم أعاد طباعتَهُ بعنوان "في الأدب الجاهلي" معتمداً على المنهج الشكي والدراسات اللغوية المقارنة، وقد أثبتت الدراسات الحديثة عدم كفاية الدراسة البحثية التي قدمها طه حسين في ذلك العصر الذي لم تكتمل فيه الدراسات الأنثروبولوجية (علم دراسة الإنسان) والفيلولوجيا (علم دراسة النصوص اللغوية القديمة) وعلم التاريخ ومختلف علوم اللسانيات المتطورة وغيرها... فكّرطه حسين في أن ينقل مصر إلى الغرب وقال بأن الإمتداد التاريخي لمصر يعود للغرب وأطلق على مصر الأمة المصرية في محاولة جريئة لعزلها عن محيطها الثقافي العربي/ الإسلامي، الأمر الذي لم يفهمه المثقف المصري والعربي، لأن الإرث الثقافي الإسلامي الشرقي في مصر متأصّلٌ منذُ زمنٍ بعيد وتمظهراته حاضرة بكل تفاصيل حياة المجتمع المصري، بينما لانجد شئاً يشي بأن مصر غربية إلا القليل من الظواهر النادرة، انظر الى القاهرة في شهر رمضان وقارن الى أي اتجاه هي. يقول د.عبدالإله بلقزيز: "شأن معظم الليبراليينَ العرب، لم تتحرَّر نظرة طه حسين الى الحداثة من نزعتها التبشيرية، ومن الشعور الإنبهاري بنموذج المدنية الأوروبي: في الإجتماع والسياسة والثقافة" (من الإصلاح الى المهضة /ص182)، إلا أن إحاطته بالتاريخ الثقافي الإسلامي جعل رؤيته للحداثة أكثر أصالة ربما وأقل تقليداً لأفكار الأوروبيين المحدَثين مقارنةً بمن سبقوه أو جايلوه من الليبراليينَ العرب. إزاء ميل طه حسين لأن يأخذ المجتمع الشرقي بالنموذج الغربي، عمل إدوارد سعيد من الغرب على تفكيك السردية الغربية الأوروأمريكية ودراسة الخطط الكولونيالية وتفكيك خطاب الإستشراق (مع اختلاف الزمن بين الإثنين لكن الواقع لم يتغير كثيراً). عملَ سعيد أولاً على فهم طبيعة المجتمع وطريقة تفكيره وتطلعاته والأثر الجسيم الذي أحدثتهُ الهجمة الأوروبية الشرسة من ناحية التشوه المعرفي والنهوض والتحرر. عاش إدوارد سعيد جل حياته في أحضان الحضارة الغربية إلا أنه لم يفقد حسه الشرقي وقضايا التحرر والوطنية، هو المثقف الفلسطيني المشتبك صاحبُ القضية العادلة. درسَ سعيدُ الغربَ الكولونيالي والإجتماع العربي الإسلامي دراسةً معمّقةً، ومن جُملة استنتاجاتهِ أننا لايمكن أن نحكم على الفِكر والمجتمع العربي بالتخلّف وهو يرزح تحت الهيمنة والإحتلال الإحلالي المتمثل في المشروع الصهيوني، أدركَ سعيد أن مجتمعاتنا يمكن أن تنهض إذا ملكَتْ زِمام أمورها وهي رغم كل شيء تُنتج مثقفينَ ومبدعين قادرين على أن يشتبكوا مع الإحتلال بل والهيمنة الأوروأمريكية من ورائه والإنتباه الجيد للقضايا المصيرية.

"لا يتجاهل إدوارد سعيد، المشغول بمسألة السيطرة على الشرق، ما قدمه الألمان والروس والإيطاليون وغيرهم، في ميدان الإستشراق، ولا ما كان من تأثير بالغ لدراسات العهد القديم في الدراسات الشرقية في القرن الثّامن عشر، غير أنه يشير في مواضع عديدة من الكتاب (الإستشراق) الى أنه لن يتناول الإستشراق الألماني بالدرس على ماقدمه ذلك الإستشراق من مساهمات علمية عميقة في مجال الدراسات الإسلامية بعد حقبة دوساسي (أنطوان دي ساسي:فرنسي من أوائل المستشرقين الأوروبيين)." (نقد الثقافة الغربية/ بلقزيز ص93)، لم يُرد سعيد كتابة تاريخ سردي للإستشراق لأن الموضوع الذي اختاره هو الفكرة الأوروبية المركزية عن الشرق وبقية العالم، محدداتها ومنطلقاتها وأهدافها من أجل انتشال مجتمعه من براثن الغرب الأوروأمريكي واسترجاع السرديات المسروقة، وكانت النتائج التي توصل إليها سعيد كما نعلم مفزعة،لكنها ساهمَت في نشرِ الوعي بالذات والمجتمع والآخر.

عملَ طه حسين على ترسيخ المنهج وفتح الأفق للبحث ولكن هل هذا المنهج ينسجم مع الطبيعة العقلية العربية، هل المنهج منتَجٌ محلي أو هل أنه متراكِمٌ عابر جاء عن طريق التدافع الثقافي المعرفي الكوني أم أنه جُلِبَ جَلباً من الغرب ليُطبّق كقالب في مكان وزمان مختلفين؟ ولماذا غابَ الغزّالي وحضرَ ديكارت؟ هذه وغيرُها تساؤلاتٌ قد يجيبُكَ عليها التأثير العملي التطبيقيُّ للمنهج. في المجمل يقتصر منهج طه حسين على الأوساط والدراسات الأكاديمية البحتة، بينما نرى تأثير إدوارد سعيد الذي عاش في الغرب ينعكسُ على المثقف العربي والأكاديمي، ونجِدُ مشروعهُ حاضراً على مستوى فهم المجتمع وتطلعاته وآمالهِ وسعيَه للتحرّر ومواجهة المحتل. قامتان كبيرتان إلا أن مستوى التأثير والتأثّر تصنعه المجتمعات والطبقات المثقفةُ الواعيةِ للوقائعِ والتحديات.

من حقوق الفرد إلى حقوق الطبقة

أنضج النّظام الرّأسمالي والثّورة الصّناعيّة، في القرن الثّامن عشر، شروط توسعة مساحة الحقوق التي تكفلها الدّولة الحديثة، بحيث جعلها في دائرة الإمكان. ومنذ ذلك الحين وحتّى يوم النّاس هذا، باتت حقوق الجماعات الاجتماعيّة – من طبقات وفئات – ملحوظة ومشمولة بالقوانين التي تُقرّها وتحميها بحسبانها جزءاً من حقوق المواطنة. أتى ذلك يمثّل منعطفاً كبيراً في مسار منظومة الحقوق خرج بها – بدءاً من منتصف القرن التّاسع عشر– من حَيّزيْن ظلّا يمثّلان نطاقها الضّيّق في تجربة الدّولة الحديثة إلى آخريْن صارت فيهما سعة تلك الحقوق أرْحَبَ ومضمونُها أدنى إلى العدالة الاجتماعيّة. أمّا الحيّزان المقصودان فالحيّز الفرديّ والحيّز المساواتيّ القانونيّ اللّذان وقع تَخَطّيهما بإقرار حقوق الطّبقات والفئات الاجتماعيّة.

عبد الإله بلقزيز

من النّافل القولُ إنّ الحقّ الذي كان ملحوظاً في الدّولة الوطنيّة، حين قيامها على قواعد اللّيبراليّة التي أرستها إيديولوجيا الطّبقة الجديدة الصّاعدة إبّانئذ (البرجوازيّة)، كان حقّ الفرد الذي هو الوحدة الاجتماعيّة الرّئيس التي تُسَنُّ لها القوانين وتُخاطبُها القوانين.

في مقابل الدّولة والسّلطة، في الهندسة السّياسيّة الحديثة، ينتصب المجتمع المتكوّن – بقوّة أحكام النّظام القانونيّ – من أفراد مستقلّين عن بعضهم وعن الرّوابط الجمْعانيّة التّقليديّة التي كانوا مشدودين إليها وبها. لم يكن مجتمع المصالح الخاصة، بعبارة هيغل (أي المجتمع المدنيّ الوسيط بين الدّولة والفرد)، قد قام قبل الثّورة الصّناعيّة وميلاد المصالح الفئويّة، في القرن الثّامن عشر، لذلك انصرف معنى الحقوق إلى إجابة مطالب مَن هُم أعضاءٌ في الدّولة (الأفراد)، بل بلغت الإجابةُ تلك ذراها – في التّطبيق – مع أحكام الدّستور الأمريكيّ ومبادئ الثّورة الفرنسيّة التي أقرّت مبدأ المساواة الكاملة في الحقوق السّياسيّة اللّيبراليّة مدشّنةً عهدَ انتقالةٍ حاسمة إلى منظومة المواطَنة.

مع الثّورة الصّناعيّة وتوسُّع رقعة سيطرة علاقات الإنتاج الرّأسماليّة في البنى الاجتماعيّة لبلدان أوروبا الغربيّة وأمريكا الشّماليّة، نشأت طبقاتٌ اجتماعيّة جديدة – مثل الطّبقة العاملة والطّبقة الوسطى–، وقاد التّبنْيُن الاجتماعيّ الجديد إلى نشوء فئات جديدة مشدودة إلى روابط العمل والإنتاج والمهن وتولّدت من ذلك، بالتّالي، مصالح لا تنتمي لا إلى المصالح الفرديّة الخاصّة ولا إلى المصلحة العامّة، بل هي أقرب ما تكون إلى مصالح جماعات متضامنة: مصالح طبقيّة ومصالح فئويّة.

ثمّ ما لبثت أطرٌ ومؤسّسات اجتماعيّة مطلبيّة أن نشأت من أجل التّعبير عن هاتيك المصالح الجديدة، وتنظيم كفاحات قُواها – من طبقات وفئات – من أجل تحصيلها بحسبانها حقوقاً جديدة، وربّما كانت النّقابات والمنظّمات المهنيّة أَظْهَر تلك الأطر والمؤسّسات التي عاد إليها النّهوض بتلك الأدوار الاجتماعيّة المَطلبيّة. منذ ذلك الحين، إذن، ما عادت الحقوقُ حقوقَ أفراد فحسب، بل حقوق جماعات أيضاً (طبقات اجتماعيّة، فئات...) انتزعتْها هذه الأخيرة من الطّبقات الحاكمة بكفاحات عالية الثّمن وصولاً إلى الإقرار القانونيّ الرّسميّ بها.

أتى الانتقالُ هذا (من حقوقٍ الأفراد إلى حقوق الطّبقات والفئات الاجتماعيّة) مقروناً بآخرَ – موازٍ ومتولّدٍ من الأوّل – هو الانتقال من الحقوق السّياسيّة القانونيّة (المساواة في الخطاب اللّيبراليّ) إلى الحقوق الاجتماعيّة. ما كانت اللّيبراليّةُ البرجوازيّة تعني بالمساواة، حينما رفعتْها في القرنين السّابع عشر والثّامن عشر، ما صار يعنيه مفهومُها بعد منتصف القرن التّاسع عشر (مع ماركس خاصّةً) من مساواةٍ فعليّة، لا قانونيّة فحسب، في الحقوق الاجتماعيّة– الاقتصاديّة بين المواطنين، وإنّما عنت المساواةُ، في خطابها الإيديولوجيّ، مساواةً في الحقوق السّياسيّة– القانونيّة للأفراد بقطع النّظر عمّا بينهم من تفاوُت اجتماعيّ صارخ، إذ الحقوقُ المرعيّةُ عندها حقوقٌ سياسيّةٌ، حصراً، وليست حقوقاً اجتماعيّة: حقوق في السّياسة لا في الثّروة.

مع ميلاد حقوق الطّبقات وُلِدَت فكرةُ الحقوق الاجتماعيّة، واستتبّ لها الأمرُ، مع الزّمن، فصارت جزءاً لا يتجزّأ من منظومة الحقوق في الدّولة الحديثة: تحديداً بعد الحرب العالميّة الأولى وقيام الثّورة الرّوسيّة، وبعد اضطرار اللّيبراليّة – غِبَّ أزمة العام 1929 –التّكيّف مع ضغوط المسألة الاجتماعيّة (صعود الكينزيّة والانتقال نحو نموذج دولة الرّعاية الاجتماعيّة).

سيفتحُ نشوء حقوق جديدة للجماعات (الطّبقات والفئات) الباب أمام توسُّع هائل في المطالَبات الاجتماعيّة بحقوقٍ أوسع لقوىً اجتماعيّة أكثر تمثّل فئاتٍ ذاتَ أوزان في المجتمعات المعاصرة، مثل النّساء والشّباب. وستبدأ موجةُ الصّعود بعد انتهاء الحرب العالميّة الثّانية مُصيبَةً في حَراكها الاجتماعيّ حظّاً عظيماً من النّجاحات ومن إحراز المكتسبات.

على أنّ ما كان في حكم حقوق الفئات والطّبقات ما لبث أن فاض جمهورُه عن قاعدته الأصل الاجتماعيّة ليصبح شأناً عامّاً لدى السّواد الأعظم من فئات المجتمع. هكذا صارت حقوق الطّبقات المنتجة (عمّال، فلاّحون...) موضعَ إجماع معظم قوى المجتمع: الفئويّة والنّقابيّة والحزبيّة، وكذلك أصبحت حقوق المرأة والطّفل والشّباب والمضطَهدين والمنفيّين والسّجناء... إلخ، وبات في وسع مطالَبات هذه القوى أن تفرض نفسَها على السّياسة الدّوليّة إلى حدّ إبرام اتّفاقيّات ومعاهدات في شأنها لحماية حقوق تلك الطّبقات. وهكذا، كلّما تعاظَم دور فئات جديدة وقوىً جديدة من المجتمع المدنيّ زادت، بالتّبعة، نسبةُ المحصول منْ حقوقها بالتّناسُب.

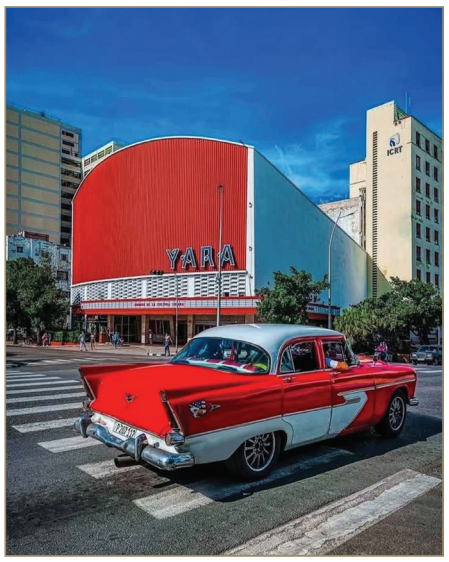

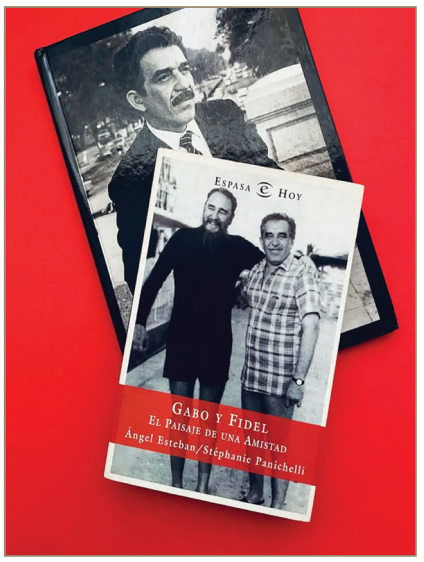

من كوبا التي أحبّها ماركيز

بث أول حلقتين من مسلسل «مائة عام من العزلة»

كيف يمكن لي أن أكتب مقالاً يجمع دولة كوبا وغابرييل غارثيا ماركيز دون أن أفرط في الحديث عن كل واحد منهما على حِدَة؟ رغم كل المشتركات بينهما، لكن الحديث عنهما معا ينفرط عقده معي دائماً!. كلاهما رمز للواقعية السحرية حول العالم ومعقل الإشتراكية الثورية وصوت دائم صادح بالحرية.

فائزة مصطفى

الواقعية السحرية لغابرييل باتت كل الدنيا تعرفها من خلال رواياته التي ذاع صيتها في الشرق والغرب وشخصياته التي سافرت مع القرّاء إلى جميع أنحاء الأرض، فحوّلته من كاتب كولومبي الى الأب الروحي لأدب الواقعية السحرية في كل الدنيا.

أما الواقعية السحرية لكوبا فتتمثل في كينونة هذه الجزيرة الكاريبية الإستوائية الساحرة، بموقعها الخلاب وتكوينها السكاني الذي جمع كل أعراق الناس في أرض واحدة، وتحمل في عروقها دماء إفريقية وآسيوية وأوروبية وسكان أصليين، تنوع آسر حررها من قيود المحلية وقادها الى الآفاق الكونية الرحبة، فكانت دائماً في مقدمة ركب الحداثة بالنسبة لجيرانها اللاتنيين وبالنسبة للدنيا.

أول دولة في أمريكا اللاتينية يصلها ويرسل منها البث الإذاعي والتلفزيوني، وتنشأ فيها دور السينما والمسارح والنوادي التي تجمع المثقفين من كتّاب وشعراء وفنانين وصنّاع السينما والمسرح من جميع أنحاء القارة اللاتينية وأوروبا ... المثقف الذي لا يحجّ الى كوبا على الأقل مرة في العمر فإن ثقافته لم تكتمل. هكذا كان يقال.

والسينما هي إحدى المشتركات الكثيرة التي جمعت و تجمع في مقالي هذا غابرييل غارثيا ماركيز و كوبا، ففي السادس من شهر ديسمبر الماضي (2024)، خلال الدورة ال 45 لمهرجان «السينما الجديدة لأمريكا اللاتينية» تمّ بث العرض الأول لأول حلقتين من السلسلة التلفزيونية «مائة عام من العزلة» التي أنتجتها شركة نيتفليكس على شاشة سينما «يارا» أشهر وأعرق دور السينما في العاصمة الكوبية «هافانا».

إختيار كوبا كأول بلد لهذا العرض الأول الخاص وصف بأنه «إسقاط خاص»، فغابرييل كان صديقاً مقرباً جدا لفيديل كاسترو، وعموداً مؤسساً لمهرجان السينما الجديدة لأمريكا اللاتينية الذي إستضافته كوبا في دورة العام المنتهي، وأحد أعضاء لجنة تحكيمه ومديراً له حتى لحظة وفاة في سنة 2014 عن عمر يناهز ال 87 عاماً، وفي السطور التالية أترجم ماقاله غابرييل عن هذا المهرجان في مقابلة أجرتها معه صحيفة نيويورك تايمز عام 1989:

«الفكرة من هذا المشروع هي صوغ سينما لاتينية أمريكية موحّدة، تعترف بأن كل بلد في القارة له شخصيته الخاصة وثقافته المميزة، لكن مع الأخذ في الحسبان جذورنا المشتركة»، واستعمل ماركيز في شرح عبارته أعلاه عبارة موسيقية ملهمة وجميلة جداً هذه هي ترجمتي لها: «المسافة بين التانغو والسالسا كبيرة جداً، لكن العالم عرفها كلّها بأنها موسيقى لاتينية أمريكية».

الواقعية السحرية جمعت ماركيز بالجمهور الكوبي في ليلة السادس من ديسمبر هذا العام باللقطات التي بثّها مراسلو الأخبار الفنية و الثقافية حول العالم لتلك الطوابير الطويلة التي أصطف فيها رجال ونساء وأطفال كوبا أمام أبواب دار سينما يارا منذ ساعات النهار في إنتظار هذا العرض الأول الذي أنتظره كل القراء في العالم للرواية الأشهر «مائة عام من العزلة»، رغم الواقع الصعب الذي تمرّ به كوبا في السنوات الأخيرة من أزمة إقتصادية خانقة جعلت من الذهاب إلى السينما رفاهية لا ينالها غالبية الكوبيين، وإنقطاع التيار الكهربائي عن كافة أنحاء البلد الذي تناقلت أخباره وكالات الأنباء قبل أيام قليلة من إنطلاق الدورة ال 45 للمهرجان بسبب أعطال في المحولات الرئيسية التي هرمت مثلما هرمت وتهدمت كل البنى التحتية في كوبا، والمتسبب الرئيسي فيها هي العزلة المفروضة على كوبا بسبب العقوبات الإقتصادية عليها منذ أكثر من خمسين عام من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم عن ذلك مايزال لكوبا سحرها رغم واقعها الأليم.

أن يبث في كوبا بالذات العرض التجريبي الأول لأول حلقتين من سلسلة «مائة عام من العزلة» لهو بالفعل إسقاط مستحق، كما تمّ وصفه بالفعل. فبعد أكثر من خمسين عام من العزلة، فإن كوبا تخرج للدنيا بأن بُثت من أرضها أول صور ومشاهد حلقات «مائة عام من العزلة» لعاشق كوبا الأثيرغابرييل غارثيا ماركيز.

التقدمي

التقدمي العدد 206 ـ يناير 2025 السنة 23 SDPA 499

رئيس التحرير: د. حسن مدن ـ مدير التحرير : فاضل الحليبي. سكرتير التحرير: عيسى الدرازي

سيدة الأرض

لم تجد بالدم حتى آمنت
هذه الأرض بنبل التضحيات

وقضيت العمر فيها عابرًا
تقهر الموج وبحر الظلمات

تصنع المجد على رغم الردى
وترى في المجد عِدلاً للحياة

تتخطى نحو نورٍ آفلٍ
فتقوّيه بهذي الخطوات

وتعير القوم شيئًا كالإبا
يستجيبون له بالتلبيات

أيها النخل الخرافي استفقْ
قد سئمنا نحن ذيّاك السبات

فانهض الآن على آثرهِ
واهزز اليوم جباهً خانعات

شعر: سيد أحمد العلوي

المواد التي تحمل أسماء كتابها لا تعبر بالضرورة عن رأي المنبر التقدمي

ص. ب: 21461 ت: 17780007 Altaqadomi.bh@gmail.com